Received 10 December 2021: accepted 10 April 2022.
Available online 17 April 2022

# قياس الارتباط بين الهجرة الداخلية والتباين في مستويات العوامل التنموية للمحافظات المصرية بالفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٦

**د/ شيماء محمد حمدي دربالة[١] د/ اسامه حلمي محمد[٢]**
[٢،١]مدرس – كلية الهندسة – قسم الهندسة المعمارية - جامعة المنيا
usama.m@mu.edu.eg Sh.derbala@mu.edu.eg

**ملخص البحث**

يدرس البحث تصنيف المحافظات المصريّة طبقاً لأسباب ودوافع الهجرة الداخليّة؛ كما يدرس الارتباط بين الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية العمرانية، بهدف التأكيد على ضرورة إعادة توزيع السكان على المكان للحدّ من الفوارق الإقليمية. فثمّة ضرورة قصوى لتحقيق التوازن بين تنمية المحافظات وتوزيع السكان؛ لإحداث توازن سكاني مكاني عن طريق تحقيق عوامل تنمية مستقبلية جاذبة لحركة السكّان. حيث يدرس البحث الهجرة الداخلية بالمحافظات وتأثيرها على التوزيع السكاني وتأثير دفع عوامل التنمية الاقتصادية والعمرانية بالمحافظات عليه. وتمّت بالبحث مراجعة الدراسات السابقة لمعرفة أسباب الهجرة الداخلية، ومنها تبين أن تطلع السكان إلى تلبية الاحتياجات الأساسية (السكن – العمل – الصحة – التعليم) هي المحرك الرئيسي للهجرة الداخلية. ويتتبع البحث العلاقة بين حركة هجرة السكان والعوامل التنموية بالمحافظات المصرية، طبقا للتعدادات المعتمدة في الفترة (٢٠٠٦–٢٠١٦). وخلص البحث إلى أنّ تطور العوامل العمرانية والخدمية هي سبب خفض مؤشرات الهجرة الداخلية في إحصاء عام ٢٠١٦ وليست العوامل الاقتصادية. وتبين ارتباط حركة وثبات السكان بالتباين بين المحافظات المختلفة في العوامل التنموية؛ وأن الخلل الحالي في توزيع السكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)؛ وإنما راجع للهجرة الداخلية غير المخططة في إحصاء عام ١٩٧٦، والتي بعدها بدأت إحصاءات الهجرة الداخلية في الانخفاض، بسبب ارتياح المهاجرين في محل الإقامة الجديد. حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدة الإقامة أن الهجرة الداخلية بمصر هجره دائمة غير مؤقتة. ومع تطور النمو السكاني زاد الخلل في توزيع السكان. وهو ما يتطلب دراسة خطط مستقبليّة تحقق التوازن في توزيع السكان، من خلال دعم العوامل التنموية المستقبلية بالمحافظات.

**الكلمات المفتاحية**: الهجرة الداخلية – الجذب السكاني - الطرد السكاني – العوامل التنموية.

# Measuring Correlation Between Domestic Migration and Variation in Levels of Development Factors of Egyptian Provinces in Period 06 –16

Dr/ Shimaa Mohammed Hamdy Derbala Dr/ Usama Helmy Mohmmed
Assistant professor; Faculty of Engineering -Minia University

## ABSTRACT:

The research examines classification of the Egyptian governorates according to the reasons and motives for domestic migration. It examines the correlation between domestic migration and physical development indicators, emphasizing the need of population redistribution, to reduce regional disparities. Balance between provincial development and population distribution is axiom; to achieve spatial population balance, by achieving future development factors attracting population movement. It examines domestic migration, economic and urban development factors, and their impacts on population distribution. Literature review revealed causes of domestic migration, including the fact that pull factors such as housing, work, health, and education are the main domestic migration driving force. The research analyzes the relationship between population migration and development factors in the Egyptian governorates, according to censuses adopted in 2006 – 2016. It concluded that development of urban and utility factors was the cause of reduction of domestic migration indicators in census 2016 rather than the economic factors. It's declared both movement and stability of population are correlated with differences in governorates' development factors. Current population distribution imbalance isn't due to domestic migration indicators for the period 2006 – 2016; yet, it's due to unplanned domestic migration appeared in census 1976, after which domestic

migration began to decline, owing to the satisfaction of migrants in new residence places. Indicators of migrants' residency duration show that domestic migration in Egypt is permanent. As population growth evolves, the imbalance in population distribution increases. It's necessary to study futuristic plans to achieve population distribution balance, through promotion of futuristic governorates' development factors.

**Keywords**: domestic migration - population attraction - population expulsion - development factors.

**المقدمة**

يتركز معظم السكان في وادي النيل والدلتا، ومع وجود فوارق إقليمية نتجت عن الهجرة الداخلية بين المحافظات المصرية، وترتبط الهجرة الداخلية بالعوامل العمرانية والاجتماعية وعوامل البنية الأساسية والعوامل الاقتصادية ورغبة المهاجرين في تحسين مستوى المعيشة.

وطبقا لتقرير البنك الدولي عام ٢٠١٤ تم تقييم الهجرة الداخلية بانها تؤدي إلى تغييرات إيجابية في مناطق الطرد والجذب، على عكس ما وصفها الاقتصاديون بانها عملية مزعزعة للاستقرار اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وفسر ذلك بأن هجرة الأيدي العاملة الفائضة ببعض المناطق هي استجابة للتفاوتات المكانية في الفرص الاقتصادية وتعوض نقص العمالة بمناطق اخرى، ولكن طبقا للإحصائيات تبين أن معدلات الهجرة الداخلية في جميع أنحاء العالم النامي تجاوزت معدلات خلق فرص العمل المستهدفة، مما تسبب في مشاكل إدارية للمؤسسات وعدم تلبية الاحتياجات المتوقعة ، ومنها تم التركيز على الآثار السلبية للنمو الحضري والهجرة الداخلية العشوائية من ضغط على البنية التحتية و الطرق والخدمات و زيادة التلوث وتولد الفقر والجريمة، ومنها ينبغي تعزيز استراتيجيات التنمية الإقليمية المتكاملة. (World Bank Group, 2014).

وبينت دراسة الاتحاد الافريقي عام ٢٠١٩، ان الهجرة الداخلية محرك قوي للتحول الهيكلي للعمران والاقتصاد، وبينت إن سياسات تقليل الهجرة من الريف إلى الحضر غير فعاله في تحقيق الاتزان بين السكان والمكان لاعتماد اغلب النمو الحضري على الزيادة الطبيعية للسكان (الاتحاد الافريقي، ٢٠١٩).
وبينت دراسات الهجرة الداخلية زيادة التجهيزات الخاصة لاستقبال المهاجرين على المدى القريب، من توفير سكن وبنية أساسية وخدمات وفرض مزيد من الضغط على البنية التحتية والخدمات، اما على المدى البعيد فللمهاجرين تأثير إيجابي على زيادة الإنتاج (World Economic Forum, 2017)، كما ناقشت دراسات الهجرة الاضطرابات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بثقافة المهاجرين ولا سيما في حال الهجرة من الريف إلى الحضر ولذلك يجب بحث متطلبات الهجرة الداخلية في سياق البيئة الاقتصادية الخاصة بفرص العمل والبيئة العمرانية الخاصة بسوق الإسكان المنخفض والبيئة الاجتماعية الخاصة بالعادات والتقاليد ومستويات الأجور وسبل رفع مستوى المعيشة (Sibiri, A.E., Ayinmoro, A.D., & Jackson, J.T., 2014)، ومنها ظهر البحث عن اثار الهجرة الداخلية ما بين رغبه الحكومات في استقطاب العمالة بأقل أجور لدعم الإنتاج وزيادة الدخل ورغبة الافراد في تحسين مستوى المعيشة، ومقارنة ذلك بأثار الهجرة الداخلية على حالة البيئة العمرانية.

ومن ثمّ، يهدف البحث الى دراسة تأثير الهجرة الداخلية على النمو السكاني والتنمية بالمحافظات المصرية، من خلال دراسة تحليليه مقارنة بين حركة السكان وتطور كافة العوامل التنموية، وتحديد أسباب التباين بين المحافظات في عوامل الجذب والطرد السكاني المؤثرة على حركة السكان.

**١. إشكالية البحث**

الفجوة بين السكان والمكان اتفاوت العوامل التنموية بالمناطق المختلفة، حيث يتركز معظم السكان في وادي النيل والدلتا، ويستقطب إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية ٣٧,٥ % من اجمالي السكان و٣٠٪ من الهجرة الداخلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩ب)

**٢. هدف البحث**

تصنيف المحافظات المصرية في مؤشرات الهجرة الداخلية، من خلال استنتاج وتحليل العلاقة بين الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية للمناطق الجاذبة للهجرة بالفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

**٣. المنهجيات المستخدمة في تحليل أسباب ودوافع الهجرة الداخلية**

تشمل الهجرة الديموغرافيا وجغرافية السكان وتهتم تدفقات الهجرة الداخلية بجانبين، يتعلق الجانب الأول بدور المتغيرات الاقتصادية في تحديد كثافة واتجاهات تدفقات الهجرة، والجانب الثاني يركز على الهجرة كمتغير مؤثر في معدل النمو، كما يجب التمييز بين الخصائص الفردية التي تؤثر على الميل للهجرة من قبل الافراد والخصائص المكانية التي تحدد تدفقات الهجرة. (Etzo, I.، ٢٠٠٨)
من أول دراسات الهجرة الداخلية استفسار " Hecx" عام ١٩٣٢ عن أسباب الهجرة ( العمل – التعليم – الروابط الاجتماعية)، ودراسة "Segastad UHL " عام ١٩٦٢ بربط الهجرة بنصيب الفرد من الناتج المحلي في حال الاستقرار أو التنقل، كما ناقش " Hares & Todaro" عام ١٩٧٠ تعظيم فوائد الهجرة الداخلية من الريف للحضر بقياس مردودها على مؤشرات البطالة بتشغيل عماله ريفيه فائضه بالريف بمناطق صناعيه بالحضر بأجور اقل من العمالة الحضرية، كما ناقش " MIncer " عام ١٩٧٨ الهجرة بسبب مرافقة الزوج وتقليل تكاليف الهجرة بإيجاد وظيفة للمرافق. (Etzo, I.، ٢٠٠٨)، كما بحث " De Jong And Fawcett" عام ١٩٨١، عن الارتباط بين حركه السكان بالخصائص الفردية والخصائص الإقليمية، وحدد المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية المتغيرات المرتبطة بالهجرة (الخصائص الديموغرافية – نوع السكن وحالته – ملكية السيارة – الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالدخل والأجور). (Andreas, F, 2009).
وتطورت النماذج التحليلية لأسباب الهجرة الداخلية لتشمل البيئة المحيطة، كما طرحها "Zemrman " عام ١٩٩٥ و " Carengon" عام ١٩٩٦ و " Bawer" عام ١٩٩٧، بدراسة العلاقة الكلية بين الهجرة الداخلية والخصائص المكانية كمحدد رئيسي للهجرة، ودرس "Greenwood " عام ١٩٩٧ تأثير عوامل السن والمهارة على ميول الأشخاص للهجرة طبقا لأسباب الهجرة (عمل – تعليم)، كما حلل "Anjomani" عام ٢٠٠٢ الارتباط العكسي بين الهجرة والمسافة لارتباطها بالتكلفة، كما خلصت دراسة (Internal Migration Around the Globe)خلال الفتره ( ١٩٩٠-٢٠٠٠) أن تقييم الهجرة الداخلية يعتمد على ثلاثة أبعاد ( اجمالي الهجرة - التكوين العمري للمهاجرين - النمط المكاني الجاذب للهجرة )، بالتركيز على التباين في المتغيرات المكانية والجوانب الرئيسية لسلوك الهجرة. (Bell, M,. Edwards, E., 2014)

كما أكدت دراسة (Ostbay& Westerlond) عام ٢٠٠٧ ان التحليل المعتمد على صافي الهجرة الداخلية نتائجه غير دقيقه لاختلاف مستوى دخل ومهارات الافراد المهاجرين، لذلك يجب الحكم على تأثيرات الهجرة إيجابا أو سلبا بمردودها على عوامل التنمية لمناطق الجذب والطرد (Etzo, I., 2008)، وربطها بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي والوصول للخدمات والمرافق (Sarker, M.N., Yang, B., Tingzhi, W., Chakrovorty, A., Abdus Salam, M., & Huda, N. , 2020)، ووصفت دراسة ( Robert Lucas) عام ٢٠١٥ محركات الهجرة الداخلية ولا سيما من الريف الى الحضر بالدول النامية (التعليم - المرافق - تغير المناخ - العنف - لم شمل الأسرة) بالمقارنة بالقيود المؤثرة على الحركة ( قيود المالية - المسافة – المعلومات غير المكتملة عن وجهة الهجرة) وما ينتج عن ذلك من فجوات اقتصادية وعمرانية واجتماعية مؤثره على تنمية المدن الكبرى (Lucas,R, 2015)، وبحث (Jorge Rodríguez Vignoli) عام ٢٠١٧ التراجع التدريجي للهجرة من الريف إلى الحضر بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتزايد الهجرة بين المناطق الحضرية، وتأثير ذلك على ترتيب الهيكل العمراني والاقتصادي للمدن ( كبرى – متوسطة – صغرى) (Vignoli, J. R.، ٢٠١٧)

**ومن خلال مراجعة المنهجيات السابقة الباحثة عن دوافع الهجرة تتبع البحث المنهجية التالية:**

١- تحليل العلاقة بين الهجرة الداخلية (الطرد والجذب السكاني وعدد السكان المحتفظون بمحل الإقامة) ومؤشرات تطور العوامل التنموية الداعمة للتنمية العمرانية وتتمثل في (المؤشرات السكانية وأسباب حركة السكان - المؤشرات العمرانية - المؤشرات الاقتصادية – الخدمات – النقل واللوجستيات – المؤشرات البيئية) بالمحافظات المصرية طبقا للتعدادات المعتمدة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).
٢- تطبيق الاختبار التحليلي (Compare Means) لمقارنة نتائج العينة قبل وبعد في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، من خلال اختبار Paired -Samples T Test لاستنتاج التغير في الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية

العمرانية بالمحافظات المصرية، ودراسة ارتباط العوامل المتغيرة قوية التأثير بالهجرة الداخلية بتطبيق الاختبار التحليلي (Correlation).
٣- تطبيق الاختبار التحليلي (Classify) لتصنيف المحافظات طبقا لأسباب ودوافع الهجرة ومنها البحث عن عوامل التنمية للمناطق الجاذبة للهجرة، والوقوف على الارتباط بين الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية العمرانية بالمحافظات المصرية.

### ٤. التجارب السابقة للمدن الأكثر جذبا للهجرة الداخلية عالمياً

تم اختيار التجارب العالمية من ضمن المدن الأكثر استقطابا للهجرة الداخليةً طبقا للعوامل التنموية، لدراسة مسببات الهجرة وايجابياتها وسلبياتها على دعم العوامل التنموية، وسوف يعرض الجدول (١) تجارب المدن الأكثر جذبا للهجرة الداخلية (مونتريال وكالجاري بكندا ودبي بالإمارات وعمان بالأردن وبيون بالهند ودافو بالفلبين وداكار بالسنغال) (World Economic Forum، ٢٠١٧).

**جدول (١) تجارب المدن الأكثر جذبا للهجرة الداخلية عالمياً**

| التجربه | | المؤشرات | عوامل الجذب | التحديات | المبادرات |
|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | مونتريال وكالجاري بكندا | ١- زيادة سكان مونتريال ب ٢,٩٪ من ٢٠١١: ٢٠١٦، زيادة البطالة ب٦,٧ ٪ للسكان الأصليين و ١٥,١ % للمهاجرين ٢- الشغور بكنجاري ٢٠١٧(٤,٧٦٪ ) البطالة ٩٪ (الأسرع نمو بكندا) | ١- جامعة مونتريال، وفرص العمل بتكنولوجيا المعلومات والصناعات المتقدمة ٢- كالجاري الـ٥عالميا في خفض الضرائب ٢- توافر الأنشطة الترفيهية نظراً لقرب المدينة من الجبال، واعتدال جوها. | ١- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بمونتريال وصعوبة الحصول على سكن وخدمات منخفضة التكلفة، وفرص عمل لمنخفضي المهارات ٢- زيادة تكلفة انشاء وصيانة البنية التحتية بكالجاري نظرا لطبوغرافية المدينة، في ضوء خفض الضرائب | ١- دعم المهاجرين من خلال مكتب تكامل الوافدين الجدد بمونتريال كطابع مؤسسي لتحسين الإلمام بالموارد والخدمات والوظائف المتاحة بالمدينة ٢- إعانات الإيجار للمهاجرين بكالجاري وإدارة النمو العمراني بالتركيز بقلب المدينة (اقل تكلفه)، وتقليل الانتقال إلى الأطراف (اعلى تكلفه نظرا للطبوغرافية). |
| الشرق الأوسط | دبي الإمارات | زادت الهجرة للمدينة عام ٢٠١٦، مما أدى الى زيادة الناتج المحلى ١٠ اضعاف، ورافق هذا النمو ازدهار للاقتصاد | تنوع فرص العمل نظرا لتنوع الأنشطة الاقتصادية | ١- ارتفاع تكلفة المعيشة والسكن والخدمات بالمدينة ٢- تحسين البنية التحتية مع الامارات المجاورة لتخفيف الازدحام وتحسين الوصول | ١- توفير إسكان منخفض التكلفة ٢- مراقبة الرسوم للخدمات التعليمية، ودعم خدمات التأمين الصحي من الحكومة. ٣- مبادرة دبي الذكية وإعلان عن دليل السياسات الحكومية ٢٠١٧ |
| | عمان بالأردن | يسكن بها ٤٢ ٪ من سكان الأردن برغم من ارتفاع البطالة (١٥٪) ووجود ضغط على العمران والخدمات والبنية التحتية والخدمات | العوامل الاقتصادية الخاصة بفرص العمل بالمراكز الاقتصادية والابتكارية والخدمات المصرفية. | ١- زيادة تكاليف الإيجار بنسبة ١٧ ٪ وارتفاع الطلب على المياه ب ٤٠٪ في الفترة (٢٠١١: ٢٠١٥) ٢- ارتفاع البطالة الى ٣٠٪ ٣- الضغط على الخدمات والبنية التحتية | ١- تنظيم سوق العمل ودعم الخدمات الصحية ٢- تحسين كفاءة إدارة النفايات ٣- النظر في تطوير الجانب الشرقي للتعامل مع تهالك البنية التحتية في ضوء زيادة السكان. |
| اسيا | بيون بالهند ودافو بالفلبين | المدينة الثامنة في السكان بالهند، برغم ان البطالة ٣,٢٩٪، والفقر ٢,٧٣٪ خامس أعلى ناتج محلي إجمالي بالهند) ينمو بنسبه ٨,٢٣ ٪) | ١- فرص العمل بتكنولوجيا المعلومات وتصنيع السيارات ( قطب نمو قوى مضاد للنزوح الى " مومباي" الأعلى سكان بالهند). ٢- جودة الخدمات التعليمية والصحية | ١- قلة الإسكان منخفض التكاليف للمهاجرين والسكن بمناطق عشوائيه وزيادة طلب مهرة العمالة على الإسكان المتوسط والمرتفع ٢- ضعف وسائل النقل العام والاعتماد على ملكية السيارة ٣- نقص الخدمات التعليمية والصحية لاستيعاب السكان ٤- ضعف النقل العام وزيادة امتلاك السيارات الخاصه. ٥- زيادة استهلاك المياه والطاقة | ١- تأهيل الاحياء الفقيرة ودعم اطعام الفقراء والعلاج بها ٢- الاستثمار في البنية التحتية لعلاج الازدحام (النقل السريع بالمترو) عدا الاحياء الفقيرة لخفض التكلفة مع مراقبة مناطق النمو للكثافات السكانية. ٣- برنامج لإعادة توطين المهاجرين ودعم منح للتعليم العالي ودعم الخدمات الصحية ٤- توفير مصادر المياه والطاقة وتطوير مرافق دفن النفايات. ٥- تشجيع الاستثمار بالمشروعات الصغيرة للحد من البطالة |
| | | نمو السنوي ٢,٣ ٪ بطالة ٥,٥ ٪ نمو الناتج المحلي ٩,٤ ٪ الفقر ٤,٥ ٪، ونسبة الإعالة ٣٥ معال لكل ١٠٠ شخص. | ١- دعم العمل بالمشروعات الصغيره ٢- العوامل البيئية الخاصه بوفرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية | | |

| جدول (١) تجارب المدن الأكثر جذبا للهجرة الداخلية عالمياً | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| التجربه | | المؤشرات | عوامل الجذب | التحديات | المبادرات |
| افريقيا | داكار بالسنغال | نسبة سكان الحضر ٩٦,٥٪، معدل ، البطالة ١٦,٩ ٪ ٣٨ ٪ من الأسر فقيرة. | تنوع فرص العمل لكافة مستويات العماله (تقليدية - ماهره) | ١ توفير سكن منخفض التكلفة واحالة الفقراء للضواحي<br>٢- نقص الخدمات التعليمية والصحية مع ضعف البنية التحتية والطرق والمواصلات<br>٣- عجز في توفيرالمياه<br>٤- احتلال الباعة الجائلون الأماكن العامة، مما يؤثر على التنقل والبيئة المعيشية | ١- قانون تخفيض الإيجار ٢٠١٤<br>٢- تقديم منح بالجامعات وإعادة تأهيل الخدمات التعليمية (توفير الحليب والزي المدرسي بالمدارس)<br>٣- إعادة تأهيل الخدمات الصحية وتحسين شبكان الطرق وزيادة خطوط المواصلات.<br>٤- إعادة صياغة الباعة الجائلين إلى مناطق مجهزة<br>٥- تحديد المواقع الملاءمة للتنمية المستقبليه للمدن الجديدة |
| المصدر: (World Economic Forum، ٢٠١٧) | | | | | |

**وبينت التجارب السابقة الآليات المتبعة لدمج المهاجرين بالمناطق الجاذبة للهجرة كما يلي:**

١- انشاء مراكز تساعد في الحصول على وظائف والدعم التدريبي للعمالة غير المؤهلة، وتشجيع المستثمرين لخلق فرص عمل لمحدودي الدخل ومنخفضي المهارات من خلال المشروعات الصغيرة، لخفض البطالة.
٢- المفاضلة بين التوسع العمراني بمناطق جديده لتوفير إسكان الاجتماعي صحي ومزود بالمرافق ومنخفض التكلفة، واستكشاف السبل الإدارية لتخفيض أسعار الوحدات السكنية داخل المدينة المركزية، لإعادة توظيف المساحات الشاغرة بالمدينة للإسكان والحد من ظهور العشوائيات المصاحبة للهجرة غير المخططة.
٣- دراسة الاكتفاء من الخدمات بما يناسب عدد السكان وتوقعات الهجرة، من خلال انشاء خدمات جديده وتفعيل انظمه ذكيه تسهل الوصول للخدمات (إطار برنامج التعليم المتنقل خارج المدرسة خلال الأنشطة الابتكارية والحرف اليدوية - توفر مراكز الرعاية الصحية المتنقلة لدعم التغذية ومراقبة نمو الأطفال وتوفير التطعيمات ومياه الشرب النظيفة والتوعية للتخلص من الامراض).
٤- توفير التمويل لمشروعات البنية التحتية (مرافق – نقل - تكنولوجيا المعلومات)، بالاستفادة من تجارب المدن التي طورت أنظمة ذكيه غير مكلفة للنقل والوصول للخدمات وجعلتها في متناول الفئات الأكثر فقراً.
٥- نشر الوعي بالاستدامة من خلال توفير المياه والطاقة والتخلص الآمن من النفايات والحد من التلوث.
٦- دعم إنشاء ريادة الأعمال من خلال الدعم المالي والتدريب وتقليل الأعباء الإدارية والتنظيمية لبدء عمل تجاري من خلال بناء عمليات إدارية شفافة تنطبق بالتساوي على جميع الذين يستوفون المعايير.

**٥. التجربة المصرية بالهجرة الداخلية**

تمثل الهجرة والزيادة السكانية العنصران الاساسيان لنمو السكان وإعادة توزيعهم حسب النمو الطبيعي للسكان وعوامل الجذب والطرد السكاني، وبالرغم من وجود المخططات للعديد من الأراضي المتاحة للتنمية ينتشر الاسكان العشوائي نتيجة للهجرة الداخلية والفوارق الإقليمية، مما يتطلب حصر اثار الهجرة الداخلية وتنظيم برامج عمل ومشروعات تساهم فى تحسين جودة الحياة، من خلال توفير بيئة عمرانية صحية آمنة. والإمداد بالخدمات والبنية الأساسية وتنمية وتطوير الأراضي وتحسين الاستفادة منها (سيد, جيهان حسن; حافظ, هشام محمود;، ٢٠١٨)، وعند النظر لمؤشرات الهجرة الداخلية بالتجربة المصرية بالفترة (١٩٧٦: ٢٠٠٦) نجد:
١- ثبات محافظة القاهرة (الأعلى في الجذب والطرد السكاني) يليها محافظات الجيزة والقليوبية بالجذب السكاني.
٢- احتلت مدن القناة النسب الأعلى في نسب جذب المهاجرين، بسبب عودة السكان الأصليين بعد الاكتشافات البترولية وانشاء المنطقة الحرة ببور سعيد.
٣- صنفت محافظات الدقهلية والشرقية والمنوفية ضمن المحافظات الطاردة للسكان.
٤- جميع محافظات الوجه القبلي طاردة للسكان ماعدا محافظة الجيزة (نظرً قربها من العاصمة الكبرى واختلاف ظروف التنمية الاقتصادية الصناعية بمحافظة الجيزة عن باقي محافظات الوجه القبلي) .
٥- تضاءلت الهجرة بالمحافظات الحدودية (مطروح – الوادي الجديد – شمال وجنوب سيناء) سواء بالجذب أو الطرد السكاني حتى عام ١٩٩٦، ثم زادت نسبه المهاجرين للمحافظات الحدودية بالاعتماد على المشروعات والأنشطة الاقتصادية (السياحة – استصلاح الأراضي) لخلق فرص عمل كركيزة لتشجيع الهجرة. (مركز الدراسات السكانيه، ٢٠٠٧)، (مركز الدراسات السكانية، ٢٠١٠).
٦- أسباب الهجرة عام ٢٠٠٦ كانت بسبب مرافقة الزوج يليها البحث عن عمل، في حين لم تعطي الهجرة بسبب التعليم أي دلالات معنويه.

٧- خصائص المهاجرين عام ٢٠٠٦، على المستوى التعليمي (٤٤٪ حاصلين على مؤهل متوسط أو فوق المتوسط)، على المستوى الاجتماعي (٦٩٪ متزوجون)، على مستوى فرص العمل (٨٥٪ يعملون باجر – ١٧٪ من الذكور يعملون بالصناعات التحويلية - ٢٦٪ من الاناث بنشاط التعليم )، وبذلك أنعكس المستوى التعليمي للمهاجرين على نوعية الوظائف لهم حيث ارتفعت نسبة توظيفهم كفنيون وكتبه وبمجال المبيعات وقلت نسبة توظيفهم بالأنشطة الاقتصادية مرتفعة الاجر. (الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء، ٢٠٢٠)

وبالبحث في التجربة المصرية عن سبب الخلل في توزيع السكان على المكان (النمو الطبيعي ام الهجرة الداخلية)، تبين ان في احصاء عام ١٩٧٦ زادت نسبة المهاجرين عن غير المهاجرين في الفئات العمرية (١٥: ٢٤، ٢٥ :٣٤) وجميعها سن البحث عن الدراسة أو العمل، اما في احصاء عام ١٩٨٦ و١٩٩٦ حدث استقرار بزيادة نسبه غير المهاجرين في نفس الفئات العمرية الخاصة بالدراسة والعمل.
وبذلك بدأ الخلل في توزيع السكان بسبب الهجرة عام ١٩٧٦، وبعدها بدأت الأمور في الاستقرار بزيادة غير المهاجرين بسبب ارتياح المهاجرين في محل الإقامة الجديد، حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدة الإقامة للمهاجر **ان الهجرة الداخلية بمصر هجره دائمة غير مؤقته.**
ومن مراجعة التعددات الخاصة ب (١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦) نجد ان نسب المهاجرين الذين بلغت مدة اقامتهم حسب سنوات التعداد اقل من ٥ سنوات (١٨٪، ١٦,٦ %، ٢٠,٢ %) على التوالي، بينما نسب المهاجرين اللذين بلغت مدة اقامتهم حسب سنوات التعداد من ٥: ٢٩ سنه ( ٥٤,٢ % ، ٦٢,٢٪ ، ٦٥,٧ %) على التوالي ونسب المهاجرين اللذين مدة اقامتهم اكثر من ٣٠ سنه حسب سنوات التعداد ( ٢٧,٨٧٪ ، ٢١,٢٪ ، ١٤٪) على التوالي. (مركز الدراسات السكانيه، ٢٠٠٧)

ويدرس البحث دراسة مقارنه بين تعدادات ٢٠٠٦، ٢٠١٦ لأسباب حركة هجرة السكان وتأثير ذلك على معدلات النمو الاقتصادي والبيئة العمرانية وتوافر الخدمات والطرق والبنية التحتية بمناطق الجذب والطرد.

**٦. العوامل التنموية محل الدراسة**

تم اختيار التحليل الاحصائي (Compare Means) باستخدام اختبار Paired -Samples T Test ببرنامج SPSS إصدار ٢٠، لمقارنة التغير في العوامل السكانية والعمرانية والاقتصادية والطرق والخدمات بالفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦) ومردود ذلك على حركة السكان بين المحافظات المختلفة، من خلال الدراسات التالية.
١- الدراسات السكانية وفيها تم دراسة: حركة السكان (جذب وطرد السكان وصافي الهجرة - جذب السكان من الخارج - المحتفظين بمحل الإقامة) وأسباب حركة السكان (العمل - الدراسة - الزواج - الطلاق أو الترمل - مرافقة الزوج) - خصائص السكان (عدد السكان ( ريف – حضر) - عدد المشتغلين – الأميه – البطالة (ريف – حضر)- الحاصلين على مؤهل (متوسط – فوق المتوسط – جامعي – فوق الجامعي). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)
٢- الدراسات العمرانية وفيها تم دراسة : الاتصال بالمرافق ( عدد الاسر القاطنة بمساكن متصلة ( كهرباء - مياه - صرف صحي ) من الشبكة العامة - عدد المباني - عدد المباني غير المتصلة ( كهرباء - مياه - صرف صحي – غاز)) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ) - المياه المستخدمة ( المياه النقية - الاستفادة من مياه ( المصارف – الابار – إعادة تدوير مياه الصرف الصحي)) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨و) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨و) - الطاقة المستخدمة ( الطاقة الكهربائية (المولدة – المستهلكة ) - الوقود المستهلك – استخراج البترول وقيمته - استخراج وانتاج الغاز( طبيعي - سائل) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨هـ) ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨هـ).
٣- الدراسات الاقتصادية وفيها تم دراسة: نوع العمالة (حكومي – عام – استثماري – خاص – تعاوني – جمعيات) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩ب) - الأجور (بالصناعة – بالصحة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧ب؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ن) (الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء، ٢٠١٧د) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ج)– بالقطاع الخاص بالتشييد والبناء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ج) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ج) - الأنشطة الاقتصادية ( الزمام الزراعي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨د) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨د) وأراضي الاستصلاح (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ب) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ب)- المساحة المحصولية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ) (الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ) الانتاج الصناعي وعدد المنشآت الصناعية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ن) (الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء، ٢٠١٧د)- المذبوحات بالثروة الحيوانية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ)- عمليات التشييد والبناء وقيمتها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ج) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ج) - الإنتاج السمكي والمزارع السمكية) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٩) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩أ).

٤- دراسة النقل واللوجستيات وفيها تم دراسة (اطوال الطرق - عدد المركبات المرخصة –حركة الطائرات و الركاب - عائدات قناة السويس- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ل) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ل)عدد ركاب الموانى البحرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ)- شحن وتفريغ البضائع بالنقل النهري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ب) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧أ)).

٥- دراسة الخدمات وفيها تم دراسة الخدمات الصحية (عدد المستشفيات والاسره بها) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧ب) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ج) - الخدمات الثقافية (عدد المراكز التفافيه).(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ) - الخدمات التعليمية (عدد المدارس والمعاهد الازهرية والفصول بها). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ).

٦- الدراسات البيئية: مساحة المحميات الطبيعية -الغابات الشجرية التي تروى بمياه الصرف الصحي المعالج. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ).

### ٧. استنباط التغير في العوامل التنموية

طبقاً لما تم مقارنته من متغيرات باستخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، الإصدار ٢٠، من خلال تطبيق الاختبار التحليلي (Compare Means) لمقارنة نتائج العينة قبل وبعد في الفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦) طبقا للتعدادات المعتمدة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من خلال اختبار - Paired Samples T Test تبين ما يلي (راجع ***جدول (٢) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).***): -

### ٧. ١ الدراسات السكانية

أ- حركة السكان: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ **بنقص الهجرة الداخليه (نقص الجذب والطرد السكاني وزيادة المحتفظين بمحل الإقامة)**، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بصافي الهجرة وجذب السكان من الخارج أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (١) الهجرة الداخلية الداله معنوياً بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

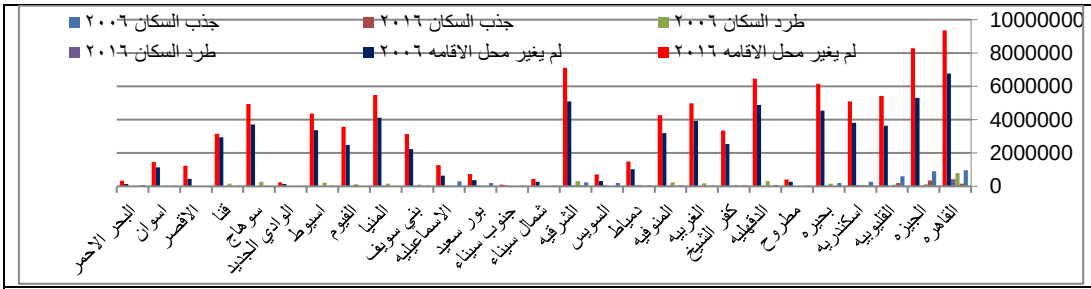


نقص الجذب السكاني وزيادة اللذين لم يغيروا محل الإقامة بجميع المحافظات، نقص الطرد السكاني بجميع المحافظات ماعدا محافظات السويس و بور سعيد

**شكل (١) الهجرة الداخلية الداله معنوياً بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

ب- أسباب حركة السكان: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بنقص هجرة السكان بسبب العمل ومرافقة الزوج، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بالهجرة لأسباب الدراسة، أو الزواج، أو الطلاق أو الترمل

أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (٢) أسباب الهجرة الداخلية الداله معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

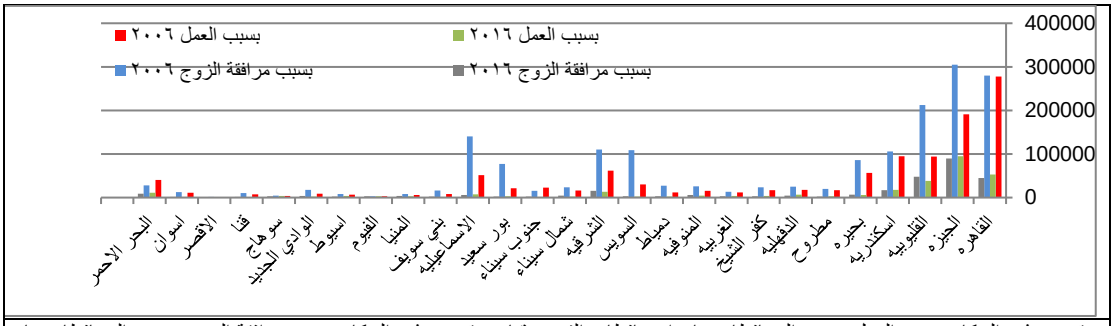


نقص جذب السكان بسبب العمل بجميع المحافظات ماعدا محافظات الفيوم وقنا -نقص جذب السكان بسبب مرافقة الزوج بجميع المحافظات ما عدا محافظة الفيوم

**شكل (٢) أسباب الهجرة الداخلية الداله معنوياً بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

ج- الخصائص العامة للسكان: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة عدد سكان الحضر ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والبطالة (ريف وحضر) والحاصلون على مؤهل (فوق المتوسط - جامعي – فوق الجامعي)، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بعدد السكان الاجمالي وعدد سكان الريف وعدد المشتغلين وعدد الاميين وعدد الحاصلين على مؤهل متوسط أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال (٣) و (٤) و (٥) الخصائص السكانية الدالة معنوياً بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

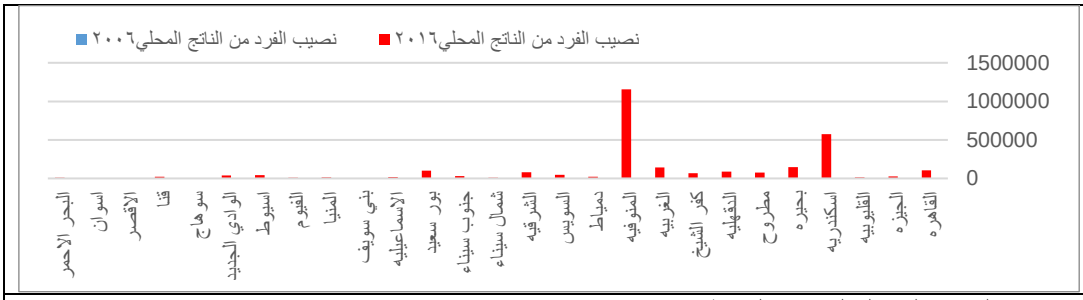


زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بجميع المحافظات

**شكل (٣) نصيب الفرد من الناتج المحلي بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)

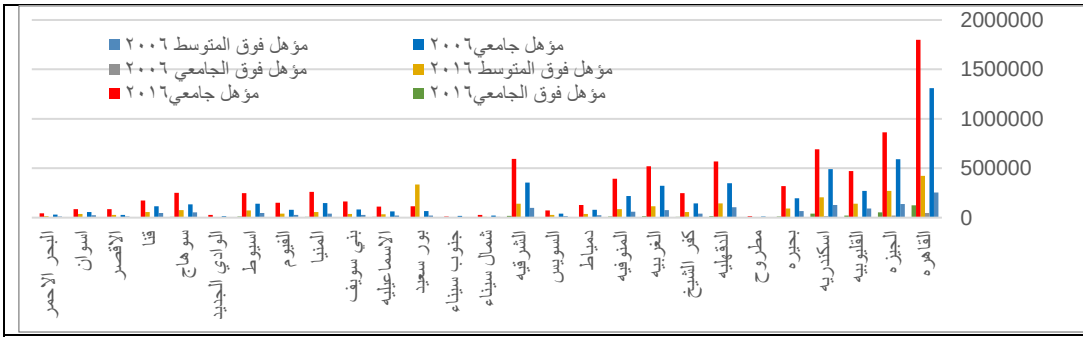


زيادة الحاصلين على مؤهلات دراسية ( فوق المتوسط – جامعي – فوق الجامعي ) بجميع المحافظات

**شكل (٤) المؤهلات الدراسية الدالة معنوياً للأفراد بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

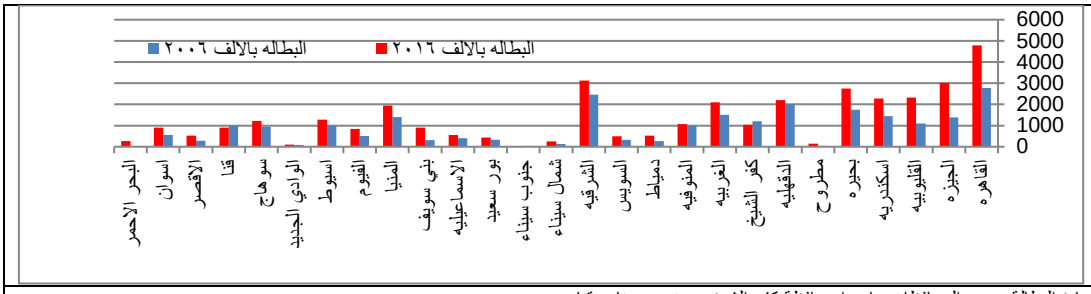


زيادة البطالة بجميع المحافظات ما عدا محافظة كفر الشيخ و جنوب سيناء وقنا

**شكل (٥) البطالة بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

### ٧. ٢ الدراسات العمرانية

أ- الاتصال بالمرافق: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة عدد الاسر القاطنة بمساكن متصلة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي من الشبكة العامة، وزيادة عدد المباني غير المتصلة بالصرف الصحي والغاز، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بإجمالي عدد المباني واعداد المباني غير المتصلة بالكهرباء والمياه أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (٦) و (٧) الاتصال بالمرافق من عدمه بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

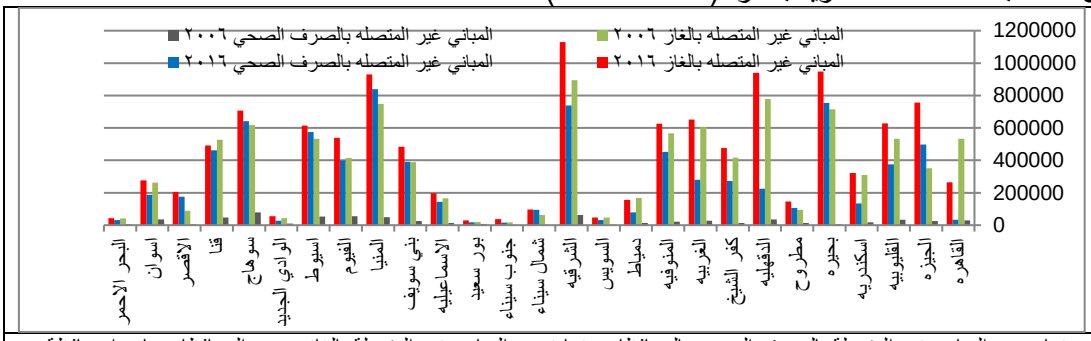


زياده عدد المباني غير المتصلة بالصرف الصحي بالمحافظات، زيادة عدد المباني غير المتصلة بالغاز بجميع المحافظات ما عدا محافظة القاهرة و دمياط وقنا

**شكل (٦) المباني غير المتصلة بالمرافق الداله معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

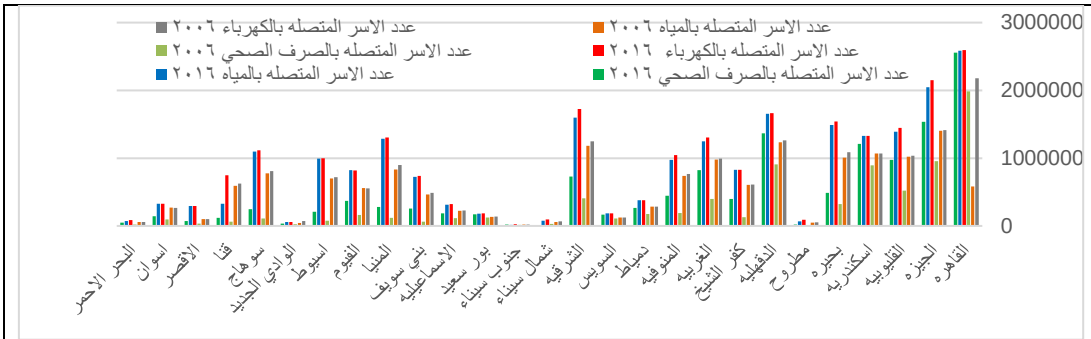


زيادة عدد الاسر المتصلة بالكهرباء بجميع المحافظات ما عدا محافظة الوادي الجديد ، زيادة عدد الاسر المتصلة بالمياه بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء وقنا ، زيادة عدد الاسر المتصله بالصرف الصحي بجميع المحافظات ما عدا محافظة شمال سيناء

**شكل (٧) عدد الاسر المتصلة بالمرافق الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

ب- المياه المستخدمة: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة مساحات الأراضي المستفيدة من مياه المصارف، بينما لم تسجل معدلات انتاج المياه النقية ومساحات الأراضي المستفيدة من مياه

الابار وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، شكل (٨) مساحة الأراضي المستفيدة من مياه المصارف بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

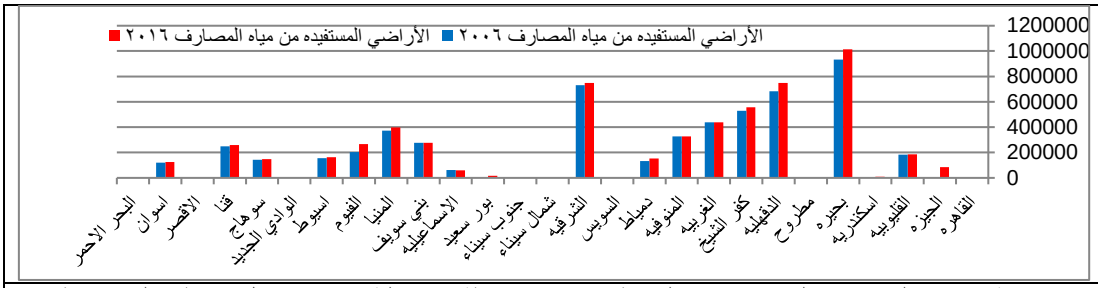


زيادة مساحة الاراضي المستفادة من المصارف بجميع المحافظات ونقصها بمحافظة الإسماعيلية ولا يوجد اتصال بمحافظات القاهرة ومطروح والغربية والمنوفية وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر

**شكل (٨) مساحة الأراضي المستفيدة من مياه المصارف بالمحافظات المصرية بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨و)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨و).

ج- الطاقة المستخدمة: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة الطاقة الكهربائية المولدة وزيادة الطاقة الكهربائية المستهلكة وزيادة قيمة الوقود المستهلك، بينما لم تسجل المتغيرات الخاصة بكمية البترول المستخرج وقيمته واستخراج الغاز الطبيعي وانتاجه وإنتاج الغاز السائل أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (٩) و (١٠) متغيرات توليد واستهلاك الطاقة الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

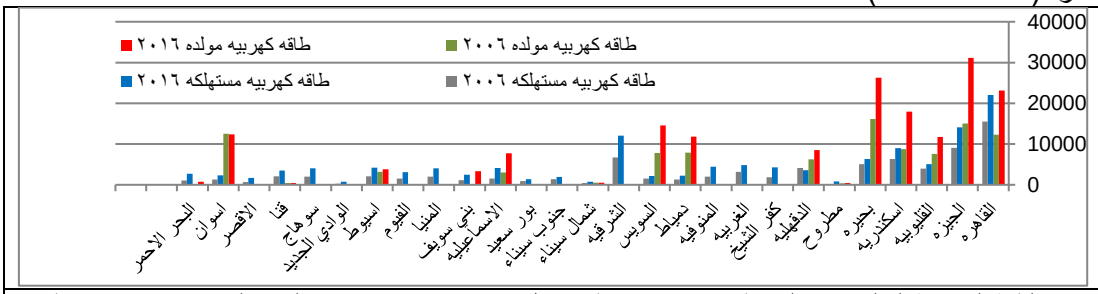


زيادة الطاقة الكهربائية المولده بجميع المحافظات ونقصها بمحافظات شمال وجنوب سيناء وبور سعيد والوادي الجديد وقنا ولا يوجد محطات توليد بمحافظات كفر الشيخ و الغربية و المنوفية و الشرقية والمنيا وسوهاج والاقصر، زيادة الطاقة الكهربائية المستهلكة بجميع المحافظات ماعدا محافظة الدقهلية

**شكل (٩) الطاقة الكهربائية المولده والمستهلكة بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨هـ)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨هـ).

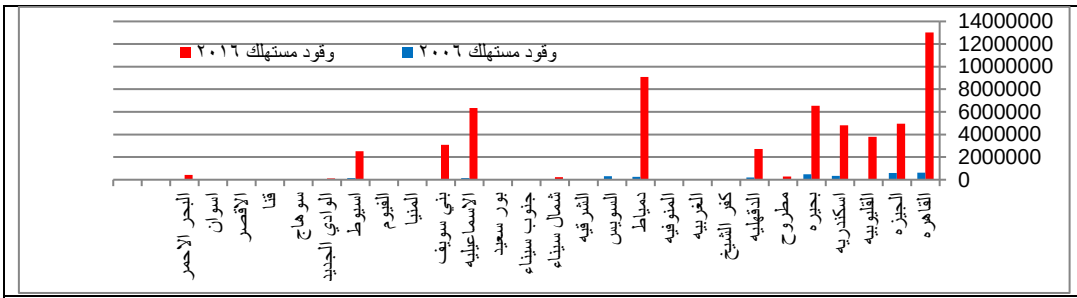


زيادة قيمة الوقود ابجميع المحافظات ونقصها بالسويس وجنوب سيناء (لا يوجد محطات بكفر الشيخ والغربية والمنوفية والشرقية والمنيا وسوهاج والاقصر

**شكل (١٠) قيمة الوقود المستهلك بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨هـ)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨هـ).

### ٧. ٣ الدراسات الاقتصادية

أ- نوع العمالة: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة عدد العاملين بالقطاع الاستثماري وزيادة عدد العاملين بالقطاع التعاوني وقطاع الجمعيات الخيرية، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بالعمالة بالقطاعات الحكومية والعامة والخاصة أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (١١) العمالة بالقطاعات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

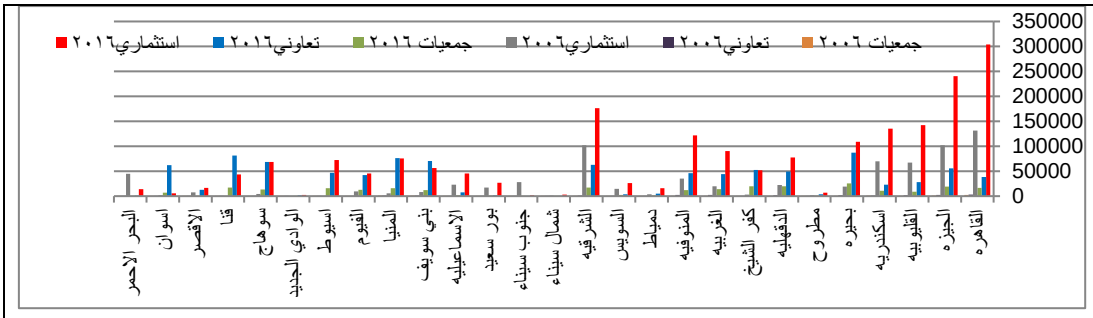


زيادة العمالة بالقطاع التعاوني بجميع المحافظات وزيادتها بالقطاع الاستثماري بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وزيادتها بقطاع الجمعيات الأهلية بجميع المحافظات ما عدا محافظة شمال سيناء

**شكل (١١) العمالة بالقطاعات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩ب)

ب- الأجور بالقطاعات الاقتصادية: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة الأجور بقطاعي الصناعة والكهرباء، بينما لم تسجل الأجور بالقطاع الصحي وقطاع التشييد والبناء أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (١٢) الأجور بالقطاعات الاقتصادية الدالة معنوياً بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

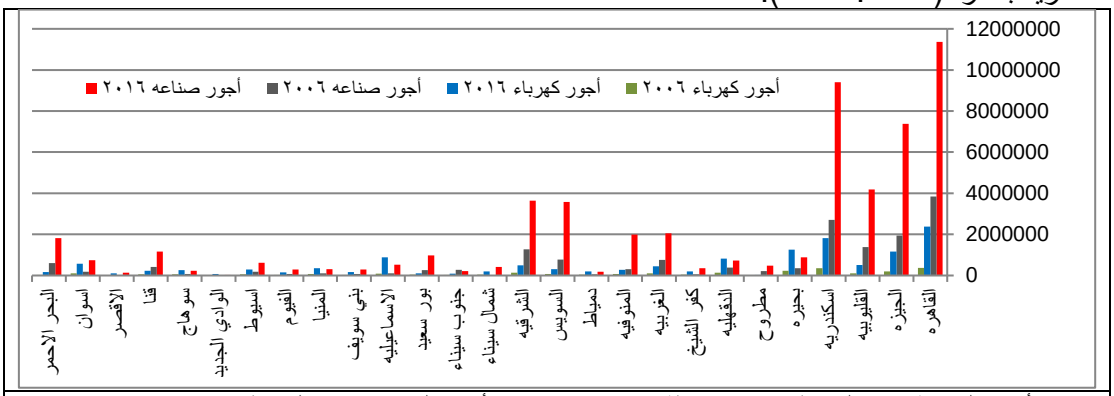


زيادة الأجور بالصناعة بجميع المحافظات ماعدا محافظة جنوب سيناء ، زيادة الأجور بالكهرباء بجميع المحافظات

**شكل (١٢) الأجور بالقطاعات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ن)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء، ٢٠١٧د) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨هـ)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨هـ)

ج- الأنشطة الاقتصادية: وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بنقص مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة وزيادة قيمة التشييد والبناء، بينما لم تسجل المتغيرات الخاصة بالمساحة المحصولية وعدد المذبوحات الحيوانية ومساحة المزارع السمكية والإنتاج السمكي والصناعي وعدد المنشآت الصناعية وعدد عمليات التشييد والبناء أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (١٣) و (١٤) الأنشطة الاقتصادية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

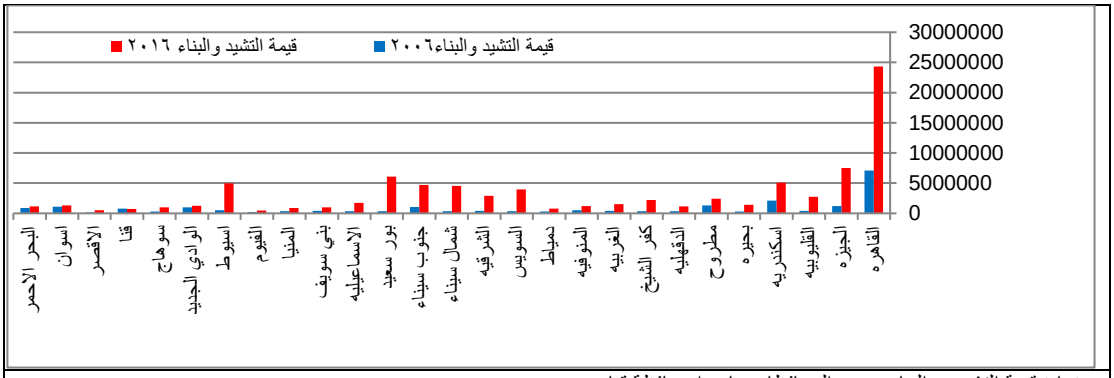


- زيادة قيمة التشييد و البناء بجميع المحافظات ما عدا محافظة قنا

**شكل (١٣) قيمة التشييد والبناء بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ج)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ج).

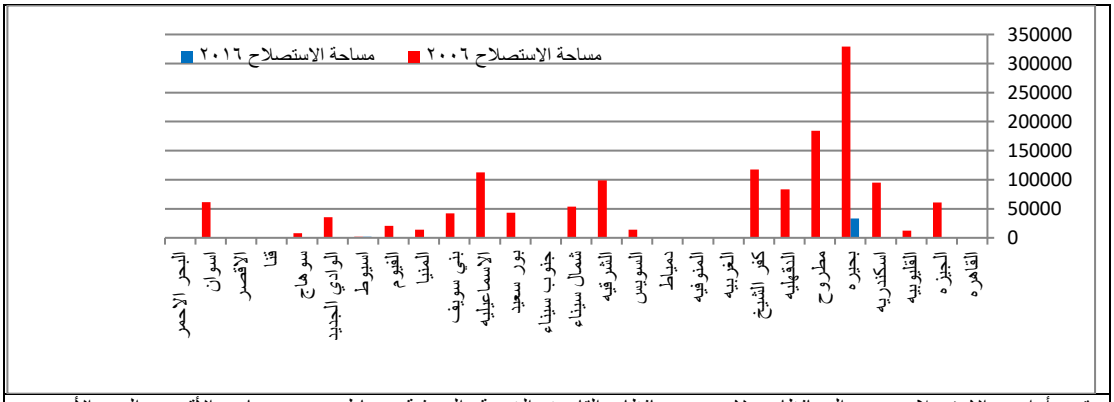


نقص أراضي الاستصلاح بجميع المحافظات ولا يوجد بمحافظات القاهرة والغربية والمنوفية ودمياط وجنوب سيناء و الأقصر والبحر الأحمر

**شكل (١٤) مساحة استصلاح الاراضي بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ب)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ب)

**٧. ٤ دراسة النقل واللوجستيات**

وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بزيادة اطوال الطرق وعدد المركبات المرخصة، بينما لم تسجل متغيرات النقل (النهري – الجوي – البحري) أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (١٥) و(١٦) المتغيرات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

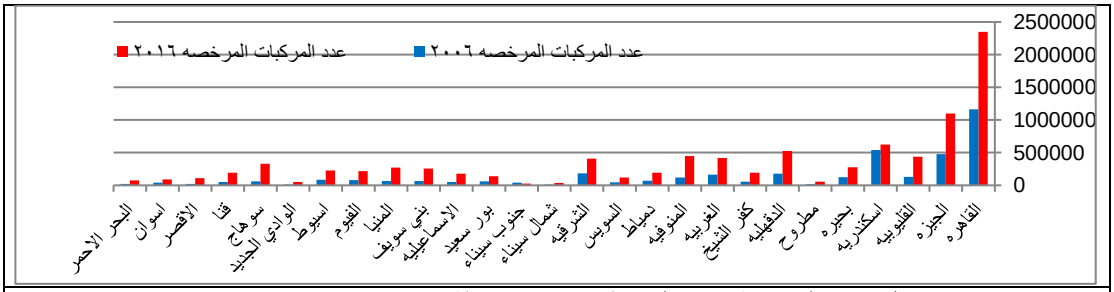


زيادة عدد المركبات المرخصة بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء

**شكل (١٥) عدد المركبات المرخصة بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ل)
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ل)

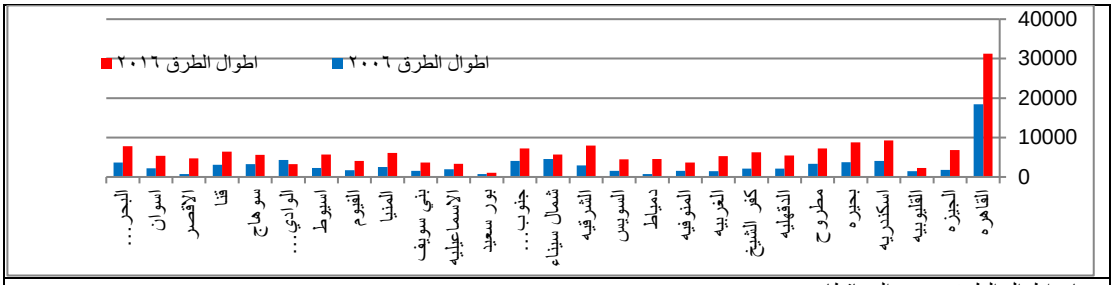


زيادة اطوال الطرق بجميع المحافظات

**شكل (١٦) اطوال الطرق بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ل)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ل)

### ٧. ٥ دراسة الخدمات

وجود دلاله معنويه يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩٪ بنقص عدد المراكز الثقافية وزيادة عدد الفصول بالمدارس وزيادة عدد المعاهد والفصول الازهرية، بينما لم تسجل عدد المدارس والمستشفيات والأسرة بها أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (١٧) و (١٨) المتغيرات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

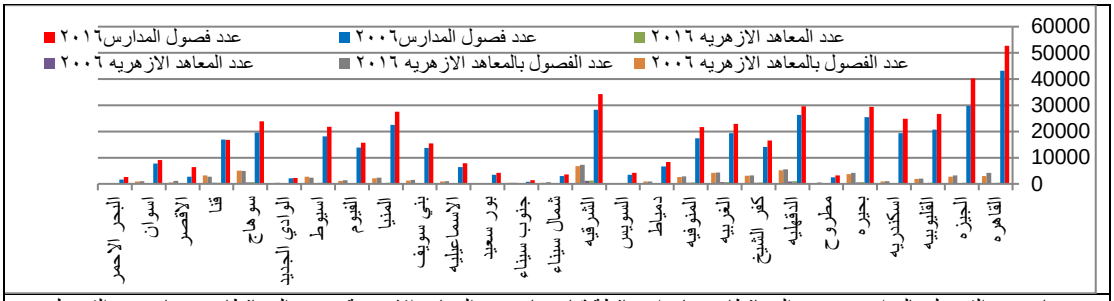


زيادة عدد الفصول بالمدارس بجميع المحافظات ماعدا محافظة قنا، زيادة عدد المعاهد الازهرية بجميع المحافظات، زيادة عدد الفصول بالمعاهد الأزهرية بجميع المحافظات ما عدا محافظة أسيوط وسوهاج وقنا

**شكل (١٧) الخدمات التعليمية الدالة معنوياً بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ).

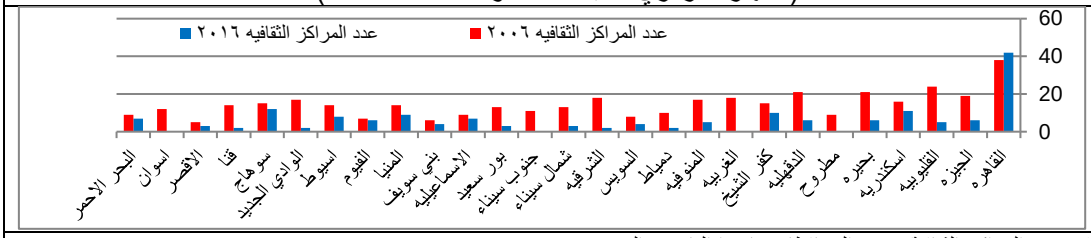


١- نقص المراكز الثقافية بجميع المحافظات ما عدا القاهرة والفيوم

**شكل (١٨) المراكز الثقافية بالمحافظات المصريه بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)**

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨أ)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨أ).

لم تسجل العوامل البيئية أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح الجدول رقم (٢) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

**جدول (٢) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).**

| المتغيرات | السنة | المتوسط الحسابي | المتغيرات | السنه | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|
| Pair 1 جذب السكان | ٢٠٠٦ | 173555.8519 | Pair 19 الاستفادة من المصارف | ٢٠٠٦ | 205230.7778 |
| | ٢٠١٦ | 40909.8519 | | ٢٠١٦ | 221524.0741 |
| Pair 2 طرد السكان | ٢٠٠٦ | 138716.2963 | Pair 20 طاقة كهربائية مولده | ٢٠٠٦ | 3782.7333 |
| | ٢٠١٦ | 39829.1111 | | ٢٠١٦ | 6466.2963 |
| Pair 3 لم يغير محل الاقامة | ٢٠٠٦ | 2498563.4815 | Pair 21 الكهرباء المستهلكة | ٢٠٠٦ | 2924.0222 |
| | ٢٠١٦ | 3469916.2963 | | ٢٠١٦ | 4730.4815 |
| Pair 4 جذب بسبب العمل | ٢٠٠٦ | 41028.9259 | Pair 22 قيمة الوقود المستهلك | ٢٠٠٦ | 118787.2333 |
| | ٢٠١٦ | 10931.9259 | | ٢٠١٦ | 2147042.119 |
| Pair 5 جذب بسبب المرافق | ٢٠٠٦ | 63398.6296 | Pair 23 مساحات الاستصلاح | ٢٠٠٦ | 51446.4074 |
| | ٢٠١٦ | 10786.5185 | | ٢٠١٦ | 1442.11 |
| Pair 6 عدد سكان الحضر | ٢٠٠٦ | 1161886.1111 | Pair 24 استثماري | ٢٠٠٦ | 27606.1852 |
| | ٢٠١٦ | 1483191.6296 | | ٢٠١٦ | 73173.5556 |
| Pair 7 بطالة حضر | ٢٠٠٦ | 476.2222 | Pair 25 خاص | ٢٠٠٦ | 510434.1852 |
| | ٢٠١٦ | 699.0741 | | ٢٠١٦ | 531018.4815 |
| Pair 8 بطالة ريف | ٢٠٠٦ | 424.9259 | Pair 26 تعاوني | ٢٠٠٦ | 879.5926 |
| | ٢٠١٦ | 635.0000 | | ٢٠١٦ | 36075.8889 |
| Pair 9 بطالة | ٢٠٠٦ | 901.1481 | Pair 27 جمعيات | ٢٠٠٦ | 473.7407 |
| | ٢٠١٦ | 1334.0741 | | ٢٠١٦ | 9912.6667 |
| Pair 10 مؤهل فوق المتوسط | ٢٠٠٦ | 53857.9630 | Pair 28 قيمة التشييد الفعلي | ٢٠٠٦ | 849626.1481 |
| | ٢٠١٦ | 94271.0370 | | ٢٠١٦ | 3248316.1852 |
| Pair 11 مؤهل جامعي | ٢٠٠٦ | 198943.1111 | Pair 29 الأجور الصناعية | ٢٠٠٦ | 607565.6667 |
| | ٢٠١٦ | 312434.4815 | | ٢٠١٦ | 2000527.5185 |
| Pair 12 مؤهل فوق الجامعي | ٢٠٠٦ | 5195.1111 | Pair 30 الأجور بالكهرباء | ٢٠٠٦ | 92946.4444 |
| | ٢٠١٦ | 14159.2222 | | ٢٠١٦ | 500752.5815 |
| Pair 13 نصيب الفرد من الناتج المحلي | ٢٠٠٦ | 872.4012 | Pair 31 الطرق | ٢٠٠٦ | 3034.5185 |
| | ٢٠١٦ | 106227.6776 | | ٢٠١٦ | 6414.5185 |
| Pair 14 الاسر المتصلة بالكهرباء | ٢٠٠٦ | 635473.4444 | Pair 32 عدد المركبات المرخصة | ٢٠٠٦ | 146437.8148 |
| | ٢٠١٦ | 866133.9259 | | ٢٠١٦ | 346359.7778 |
| Pair 15 الاسر المتصله بالمياه | ٢٠٠٦ | 559285.9630 | Pair 33 المراكز الثقافية | ٢٠٠٦ | 14.5556 |
| | ٢٠١٦ | 827876.7037 | | ٢٠١٦ | 6.1111 |
| Pair 16 الاسر المتصله بالصرف الصحي | ٢٠٠٦ | 298398.8148 | Pair 34 عدد الفصول بالمدارس | ٢٠٠٦ | 17522.5926 |
| | ٢٠١٦ | 486925.5185 | | ٢٠١٦ | 14420.4444 |
| Pair 17 مباني غير متصله بالصرف الصحي | ٢٠٠٦ | 295692.8519 | عدد المعاهد الازهرية Pair 46 | ٢٠٠٦ | 365.5926 |
| | ٢٠١٦ | 25809.0741 | | ٢٠١٦ | 300.5185 |
| Pair 18 مباني غير متصلة بالغاز | ٢٠٠٦ | 437071.5185 | Pair 47 عدد الفصول بالازهر | ٢٠٠٦ | 2233.9630 |
| | ٢٠١٦ | 368421.9630 | | ٢٠١٦ | 2038.9259 |

المصدر: بتصرف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي Compare Mean ببرنامج SPSS

**٨. ارتباط الهجرة الداخلية بالتغير في العوامل التنموية**

**باستخدام التحليل الإحصائي لدراسة الارتباط (Correlation) باستخدام برنامج SPSS، الإصدار ٢٠، لدراسة علاقات الارتباط بين كافة العوامل المتغيرة بالدراسات السكانية والعمرانية والاقتصادية ودراسة الطرق والخدمات وارتباطها بحركة السكان تبين ما يلي:-**

١-ارتبط (التحرك بحثا عن عمل – عدد سكان الحضر –البطالة - عدد العمالة الاستثمارية – معدلات الأجور بالكهرباء والصناعة – مستوى المؤهل الدراسي) بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وبالرغم من ذلك زادت نسبة البطالة التي لم تتأثر ب :-

- زيادة العمالة بالقطاعات الاستثمارية والتعاونية وقطاع الجمعيات الأهلية.
- زيادة معدلات الأجور بالكهرباء.
- زيادة مستوى التعليم (زيادة الحاصلين على مؤهل (فوق المتوسط – جامعي - فوق الجامعي).

وبالرغم من زيادة البطالة وارتباطها بحركة هجرة السكان، نقص التحرك بسبب العمل عام ٢٠١٦، مما دل على عدم تنوع فرص العمل بكافة المجالات ومناسبة جميع المهارات لتقليل البطالة (لم تسجل العوامل الخاصة بالعمالة بالقطاعات الحكومية والعامة والخاصة أي دلاله معنويه تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار).

٢- لم ترتبط اعداد البطالة بالريف بحركة هجرة السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مما دل على ان الهجرة خاصه بالحضر وليست من الريف الى الحضر (زيادة عدد سكان الحضر والبطالة بالحضر وارتباطها بالهجرة الداخلية -عدم ارتباط البطالة بالريف بدافع الحركة – عدم وجود تغير ذات دلاله معنويه لزيادة عدد سكان الريف)

٣- مع نقص الهجرة الداخلية وزيادة اعداد المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦، لم ترتبط مؤشرات الهجرة بسبب مرافقه الزوج بأعداد الطرد السكاني عام ٢٠١٦.

٤- ارتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي عام ٢٠٠٦ بطرد السكان وعدم تغيير محل الإقامة، بينما لم يرتبط عام ٢٠١٦ ب حركة وثبات السكان، نتيجة لزيادته بكافة المحافظات وبالمقارنة بزيادة الانفاق (زيادة الانفاق الاستهلاكي للفرد والاسرة واختلافه باختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩ج) أصبح غير مؤثره على حركة هجرة السكان

٥- ارتبط التحسن في البيئة العمرانية (قيمة عمليات التشييد والبناء - الاتصال بالمرافق) بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مما دل ان زيادة قيمة التشييد والبناء ب ٩٦٪ تقريبا من المحافظات وزيادة الاسر المتصلة بالكهرباء من الشبكة العامة وزيادة عدد الاسر المتصلة بالمياه والصرف الصحي ب ٩٣٪ تقريبا من المحافظات دافع للاستقرار ونقص الهجرة الداخلية (اتصال بالمرافق مع عدم وجود نقص تكلفه للتشييد والبناء بمناطق دون الأخرى).

٦- أدى زيادة عدد المباني غير المتصلة بالصرف الصحي بجميع المحافظات والغاز ب ٨٩ % تقريباً من المحافظات الى عدم ارتباطها بطرد السكان عام ٢٠١٦، مما دل على التوسع في انشاء مناطق سكنيه غير متصلة بالمرافق غير مؤثره على حركة هجرة السكان.

٧- ارتبطت متغيرات استهلاك الطاقة (الطاقة الكهربائية المستهلكة وقيمة الوقود المستهلك) بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، كما ارتبط متغير الطاقة الكهربائية المولدة بطرد السكان عام ٢٠١٦، وتبين من مراجعة المؤشرات ان المناطق الأقل طرد هي الأعلى في توليد الكهرباء.

٨- لم ترتبط زيادة المساحات المستفيدة من مياه المصارف بحركة هجرة السكان في الفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦)، بينما اعطت ارتباط قوى باستقرار السكان فقط.

٩- عدم ارتباط مساحة أراضي الاستصلاح الزراعي بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، بسبب نقصها بجميع المحافظات (يعتبر مؤشر متغير سلبي التأثير).

١٠- ارتبط زيادة عدد المركبات المرخصة بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، كما لم ترتبط زيادة اطوال الطرق بطرد السكان عام ٢٠١٦، مما دل على ان سهولة الوصول والربط بين المناطق ساهمت في الاستقرار، وان زيادة الهجرة عام ٢٠٠٦ لم يكن بسبب بعد المسافات، ولكن قلة الاتصال.

١١- ارتبط زيادة عدد الفصول بالمدارس بالتعليم قبل الجامعي بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وتبين ارتباط اعداد المعاهد والفصول الأزهرية بطرد السكان عام ٢٠٠٦، وعدم ارتباطها بالجذب والطرد السكاني عام ٢٠١٦، وذلك لزيادتها بأغلب المحافظات، وارتباط الحركة عام ٢٠١٦ بعدد الفصول بالمدارس أكثر منها المعاهد الأزهرية.

١٢- لم يرتبط نقص المراكز الثقافية بطرد السكان عام ٢٠١٦، لنقصه ب ٩٢,٥ % تقريبا من المحافظات (متغير سلبي التأثير).

**ومن خلال ما سبق تبين ان التغيرات الحادثة في خفض مؤشرات الهجرة الداخلية ترجع الى أسباب عمرانية وخدميه ولا ترجع الى اسباب اقتصاديه حيث انه: -**

١- لم يحدث تغير يعطي علاقة معنويه بایاً من الأنشطة الاقتصادية سوى مساحات استصلاح الأراضي غير المرتبطة بحركة السكان وقيمة التشييد والبناء المرتفعة ب ٩٦٪ تقريبا من المحافظات).

٢- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بالمقارنة بزيادة الانفاق جعلها غير مؤثره على حركة وثبات السكان.

٣- زيادة البطالة بجميع المحافظات عام ٢٠١٦ كمردود لزيادة السكان بسبب التغير بالزيادة في سكان الحضر مع عدم الزيادة في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة العمالة بأنشطة دون الاخرى.

٤- عدم ارتباط المتغيرات الخاصة بأعداد العمالة بالقطاع التعاوني وقطاع الجمعيات الأهلية بحركة السكان عام ٢٠١٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٦

٥- زاد التغير في المؤشرات العمرانية الخاصة بالمرافق وتوليد، واستهلاك الطاقة، والطرق والخدمات.

### ٩. تصنيف المحافظات في مؤشرات الحركة والعوامل التنموية

بتطبيق الاختبار التحليلي (Classify) لتصنيف المحافظات الى خمس مجموعات وبحث أسباب التباين بينها في العوامل التنموية ومقارنة النتائج بحركة السكان، ومنها الوقوف على أسباب الهجرة الداخلية التابعة للعوامل التنموية طبقا للفوارق بين المحافظات المختلفة.

### ٩. ١ العوامل المؤثرة في التصنيف

**أ – على مستوى مؤشرات الهجرة والاستقرار للسكان:**

١- عدم تأثير مؤشرات الهجرة الداخلية في عدد ونسب المهاجرين في التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦.
٢- التأثير القوي للتباين بين المحافظات في **عدد ونسب** السكان المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠١٦، مما يدل على وجود خلل في التوزيع السكاني بين المحافظات (بادئ منذ عام ١٩٧٦ " نتيجة للهجرة الداخلية غير المخططة وبعدها بدأ الاستقرار، حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدة الإقامة للمهاجر ان الهجرة الداخلية بمصر هجره دائمه غير مؤقته ، وان الخلل في توزيع السكان على المكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية الحالية للفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، في ضوء خفض معدلات الهجرة وزيادة الاستقرار عام ٢٠١٦).

**ب- على مستوى مؤشرات التنمية:**

١- وجود فجوه بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في عدد المركبات المرخصة ( f= 379.411 بالمقارنة بقيمة f = ١٨٦,٩٤٥ للعامل الذي يلها وقيمة f = 4.447 لأقل عامل ).
٢- وجود فروق قوية بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في العوامل الخاصة ب (عدد الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي -عدد سكان الحضر – عدد الحاصلين على مؤهل جامعي - قيمة التشييد الفعلي)
٣- وجود فروق متوسطة بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في العوامل الخاصة ب (البطالة بالحضر - عدد الاسر المتصلة بالكهرباء - عدد الفصول بالمدارس - اطوال الطرق - الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط)
٤- وجود فروق ضعيفة بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في باقي العوامل.
٥- زيادة التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦ بالعوامل السابقة المؤثرة عام ٢٠٠٦ الخاصة ب (الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي - البطالة بالحضر).
٦- بالرغم من نقص اعداد الهجرة بسبب العمل ومرافقة الزوج عام ٢٠١٦ ب ٩٣٪ تقريبا من المحافظات، ظهر عاملي الجذب بسبب العمل ومرافقة الزوج كعاملين مؤثرين في التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦.
٧- نقص التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦ بالعوامل السابقة المؤثرة عام ٢٠٠٦ الخاصة ب (عدد المركبات المرخصة - عدد سكان الحضر - الحاصلين على مؤهل جامعي)، وأصبح التباين بالعوامل (قيمة التشييد الفعلي - الطاقة الكهربائية المستهلكة -عدد الاسر المتصلة بالكهرباء -عدد الفصول بالمدارس -اطوال الطرق - الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط) غير مؤثر عام ٢٠١٦.

ومنها تبين ان التطور بالزيادة في بعض المتغيرات العمرانية والخدمية ساهم في تقليل التباين بين المحافظات وزيادة الاستقرار، في حين عدم التطور في المؤشرات الاقتصادية، أوجد تباين بين المحافظات في قرار الهجرة من عدمه بسبب العمل أو مرافقة الزوج، في ضوء زيادة البطالة.
وذلك يؤكد ان خفض مؤشرات الهجرة الداخلية عام ٢٠١٦ راجع للمتغيرات العمرانية والخدمية وليست المتغيرات الاقتصادية، وتوضح الجداول التالية (٣) و (٤) و (٥) و (٦) قيم التباين بين العوامل التنموية وعدد ونسب حركة السكان وتصنيف المحافظات تبعا للتباين في الفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦).

**جدول (٣) تأثير قيمة F كفروق بين العناصر التنموية في الفترة ( ٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**

| العنصر | F 2006 | F 2016 | العنصر | F 2006 | F 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المركبات المرخصة | ٣٧٩,٤١١ | ١٤٤,٧٤٦ | الأجور الصناعية | ٣٣,٠١٥ | ٢٩,٥١٨ |
| الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي | ١٨٦,٩٤٥ | ٢٥٩,٥٠١ | الجذب بسبب العمل | ٣٢,٣٦٦ | ١٤٢,٥٠٧ |
| عدد سكان الحضر | ١٨٤,٠٣٣ | ٩٦,٤٣٩ | البطالة بالريف | ٣٠,٨٣٩ | ٧,٨٢٧ |
| الحاصلين على مؤهل جامعي | ١١٦,١٧١ | ٦٩,٨٧٢ | الأجور بالكهرباء | ٣٠,١١٦ | ١٢,٥٣٠ |
| قيمة التشييد الفعلي | ١٠٠,٥٠١ | ٤٥,٣٩٠ | العمالة بالجمعيات الخيرية | ٢٣,٣٨٥ | ١٧,٩٦٠ |
| الطاقة الكهربائية المستهلكة | ٩٤,٠٨٨ | ٣٤,٥٨٥ | عدد المعاهد الأزهرية | ١٩,٤٣١ | ٩,٧٧٥ |
| البطالة بالحضر | ٨٤,٧٣٥ | ٩٢,٨٧٤ | عدد الفصول بالمعاهد الأزهرية | ١٦,٨٣٩ | ١٣,٧٩٢ |
| عدد الاسر المتصلة بالكهرباء | ٨٢,٣٢٨ | ٣٣,٥٤٥ | عدد المراكز الثقافية | ١٣,١٠٥ | ٣٤,٦٤٣ |
| عدد الفصول بالمدارس | ٨١,٧٣٩ | ٣٨,٦٢٩ | قيمة الوقود المستهلك | ١٢,٤٩٣ | ٥,٦٤٦ |
| اطوال الطرق | ٧٨,٩١٥ | ٤٢,٤٩٣ | العمالة الاستثمارية | ١١,٣٣٦ | ٣٩,٩٩٢ |
| الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط | ٧٤,٩١٢ | ٩,٦١٤ | العمالة التعاونية | ٨,٧١٤ | ٦,٨٠٦ |
| الاسر المتصلة بالصرف الصحي | ٥٥,١٨٧ | ٢٩,٣٥٩ | الجذب بسبب مرافقة الزوج | ٦,٩٢٨ | ٧٥,٤٨٣ |

| جدول (٣) تأثير قيمة F كفروق بين العناصر التنموية في الفترة ( ٢٠٠٦ : ٢٠١٦) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مباني غير متصلة بالغاز | ٥٠,٦٣٦ | ١٣,٣٧١ | نصيب الفرد من الناتج المحلي | ٦,٠٩٨ | ٠,٩٠٠ |
| عدد الاسر المتصلة بالمياه | ٥٠,٤٨١ | ٢٥,٤١٧ | مباني غير متصلة بالصرف | ٤,٦٠٥ | ٨,٠٨٣ |
| البطالة | ٤٢,٠٥٦ | ٢٤,٠٨٠ | الطاقة الكهربائية المولدة | ٤,٤٤٧ | ٦,٣٥٩ |
| الأراضي المستفيدة من المصارف | ٤٠,٤٤٦ | ٦,٧٦١ | | | |
| المصدر: بتصرف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS | | | | | |

| جدول (٤) تأثير قيمة F كفروق بين اعدد ونسب حركة السكان في الفترة ( ٢٠٠٦ : ٢٠١٦) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الحركة بناء على عدد السكان | | | الحركة بناء على اعداد المهاجرين كنسبه من عدد السكان | | |
| العنصر | F 2006 | F 2016 | العنصر | F 2006 | F 2016 |
| عدم تغيير محل الاقامة | ٢٢٠,٧٢٩ | ١٩٢,٩٢٤ | عدم تغيير محل الاقامة | ١٧٩,٩٣٨ | ٢٠٧١,٥٩٥ |
| جذب السكان | ٦,٣٠٧ | ١٣,٧٥٩ | جذب السكان | ١٣٢,٢٠٩ | ٤٩,٨٠٤ |
| طرد السكان | ٥٣,٩١٨ | ٤,٦٨٧ | طرد السكان | ٤,٨٤٣ | ٣٥,٤٣٣ |
| المصدر: بتصرف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS | | | | | |

### ٩. ٢ تصنيف المحافظات في الهجرة الداخلية تبعاً للعوامل التنموية

تصنيف المحافظات الى خمس مجموعات فيما يخص الحركة كعدد ونسبة لإجمالي السكان وفيما يخص العوامل التنموية المتباينة بين المحافظات تبعا لقيمة التباين (F) الموضحة بالجداول السابقة ارقام (٣) و (٤) وتوضح الجداول (٥) و (٦) تصنيف المحافظات تبعا للتباين في الفترة (٢٠٠٦ :٢٠١٦).

| جدول (٥) تصنيف المحافظات المصرية طبقا لعدد ونسب حركة السكان والعوامل التنموية عام ٢٠٠٦ | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الحركة كعدد** | **الخصائص** | **الحركة %السكان** | **الخصائص** | **العوامل التنموية** | **الخصائص** |
| ١ | القاهرة | الأعلى في الاحتفاظ بمحل الإقامة وطرد السكان | القاهرة، شمال سيناء، الوادي الجديد | رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الإقامة وجذب السكان | القاهرة | الأعلى في جميع العوامل المؤثرة |
| ٢ | الجيزة، البحيرة، الدقهلية، الشرقية | رقم ٢ في الاحتفاظ بمحل الإقامة وطرد السكان | الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، مطروح | رقم ٢ في الاحتفاظ بمحل الإقامة و٤ في جذب السكان | الجيزة الاسكندرية | رقم ٣بفصول المدارس **وسالب بالطرق ورقم ٢ في باقي العوامل** |
| ٣ | مطروح، دمياط، السويس، شمال وجنوب سيناء، بور سعيد الإسماعيلية، الوادي الجديد، الأقصر، اسوان، البحر الاحمر | الأقل في الاحتفاظ بمحل الإقامة ورقم ٣ في طرد السكان | بور سعيد، الإسماعيلية، البحر الاحمر | رقم ٤ في الاحتفاظ بمحل الإقامة والأعلى في جذب السكان | الغربية، القليوبية المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، قنا، سوهاج | رقم ٤ في عدد فصول المدارس والاسر المتصلة بالكهرباء وسالب في باقي العوامل |
| ٤ | القليوبية، الإسكندرية، الغربية، المنوفية، المنيا، أسيوط، سوهاج | رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الإقامة و٤ في طرد السكان | جنوب سيناء | الأقل في الاحتفاظ بمحل الإقامة رقم ٢ في جذب السكان | دمياط، مطروح الإسماعيلية السويس الأقصر، اسوان شمال وجنوب سيناء، الوادي الجديد البحر الأحمر بورسعيد | اشاره سالبه في جميع العوامل |
| ٥ | كفر الشيخ – بني سويف – الفيوم - قنا | الرابع في الاحتفاظ بمحل الاقامة الأقل في طرد للسكان | البحيرة الدقهلية – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – دمياط – الشرقية – بني سويف – المنيا – الفيوم – أسيوط – سوهاج – قنا – الأقصر - اسوان | الأعلى في الاحتفاظ بمكان الاقامة الاقل في الجذب السكاني | البحيرة الدقهلية الشرقية | الثالثة في اطوال الطرق وعدد فصول المدارس و مستوى المؤهل الدراسي و الكهرباء المستهلكة وعدد المركبات والاسر المتصلة بالكهرباء وبطالة الحضر - سالب في قيمة التشييد والبناء |
| المصدر: بتصرف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS | | | | | | |

| جدول (٦) تصنيف المحافظات المصرية طبقا لعدد ونسب حركة السكان والعوامل التنموية عام ٢٠١٦ | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحركة كعدد | الخصائص | الحركة ( % من السكان) | الخصائص | العوامل التنموية | الخصائص |
| ١ | القاهرة – الجيزة | الأعلى في الاحتفاظ بمحل الاقامة | الغربية | رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الاقامة | القاهرة | رقم ٢ في الجذب للعمل ومرافقة الزوج والاعلى بباقي العوامل |
| ٢ | القليوبية – الاسكندرية – الغربية – المنوفية – المنيا – أسيوط – سوهاج - | رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الاقامة | القاهرة، الجيزة، القليوبية مطروح، دمياط، السويس، شمال وجنوب سيناء، بور سعيد، المنيا الإسماعيلية، بني سويف، الفيوم، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، اسوان، البحر الاحمر | الاقل في الاحتفاظ بمحل الاقامة | الجيزة | الأعلى في الجذب بسبب العمل ومرافقة الزوج ورقم ٢ في باقي العوامل المؤثرة |
| ٣ | كفر الشيخ – بني سويف – الفيوم - قنا | رقم ٤ في الاحتفاظ بمحل الاقامة | الدقهلية – كفر الشيخ – الشرقية – أسيوط | رقم ٤ في الاحتفاظ بمحل الاقامة | شمال وجنوب سيناء، اسوان مطروح الأقصر الوادي الجديد البحر الأحمر بور سعيد السويس الإسماعيلية دمياط الفيوم بني سويف | سالب بجميع العوامل |
| ٤ | مطروح، دمياط، السويس – شمال وجنوب سيناء، بور سعيد، الإسماعيلية، الوادي الجديد، الأقصر اسوان، البحر الاحمر | الاقل في الاحتفاظ بمحل الاقامة | المنوفية | الأعلى في الاحتفاظ بمحل الاقامة | القليوبية الاسكندرية | رقم ٣ في جميع العوامل المؤثرة |
| ٥ | البحيرة الدقهلية – الشرقية - | الثاني في الاحتفاظ بمحل الاقامة | الإسكندرية – البحيرة | الثاني في الاحتفاظ بمحل الاقامة | المنوفية، الغربية سوهاج أسيوط كفر الشيخ المنيا قنا الدقهلية البحيرة، الشرقية | سالب في جميع العوامل ما عدا الحاصلين على مؤهل جامعي |
| المصدر: بتصرف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS | | | | | | |

بينت المؤشرات الخلل في توزيع السكان والفوارق التنموية الكبيرة بين المحافظات، ***فمن خلال التصنيف تبين الاختلاف بين التصنيف بالاعتماد على عدد السكان المحتفظين بمحل الإقامة بالمحافظات عن التصنيف من خلال نسب السكان المحتفظين بمحل الإقامة لإجمالي عدد السكان كما يلي: -***

١- احتلال القاهرة المجموعة الأولى منفرده في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) في عوامل التنمية، لاستحواذها على المركز الأعلى بجميع العوامل (مع تراجعها بالمركز الثاني فقط في أسباب الجذب (العمل – مرافقة الزوج) عام ٢٠١٦ لصالح محافظة الجيزة)، كما صنفت محافظة القاهرة بالمركز الأول في **عدد** المحتفظين بمحل الاقامة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وبالرغم من ذلك تم تصنيفها بالمركز الثالث في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠٠٦ و ضمن اقل المحافظات في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة بالنسبة لإجمالي السكان عام ٢٠١٦.

٢- تفوق محافظة الجيزة على محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٦ بسبب تصنيفها بالمركز الأول في جذب السكان للعمل ومرافقة الزوج عام ٢٠١٦، وقابل ذلك انضمامها لمحافظة القاهرة بالمركز الأول في **عدد** المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠١٦، وبالرغم من ذلك تراجع تصنيفها من المركز الثاني الى المركز الأخير في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة بالنسبة لإجمالي السكان عام ٢٠١٦.

٣- لم يساهم تقليل التباين بين المحافظات في المتغير الخاص بأطوال الطرق عام ٢٠١٦ في تحسين وضع محافظة الاسكندرية (سالب فقط بأطوال الطرق المؤثر عام ٢٠٠٦)، المركز الثالث في عوامل التنمية **وعدد** المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠١٦، (الاسكندرية الثاني في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة).

٤- ساهم تقليل التباين بين المحافظات بالمتغيرات الخاصة ب ( عدد المركبات المرخصة - عدد سكان الحضر - الحاصلين على مؤهل جامعي - قيمة التشييد الفعلي- الطاقة الكهربائية المستهلكة )، في تحسين وضع العوامل التنموية بمحافظة القليوبية ( الرابعة في الاسر المتصلة بالكهرباء وعدد الفصول بالمدارس وسالب في باقي العوامل عام ٢٠٠٦) وأصبحت الثالثة في جميع العوامل المؤثرة بالتشابه مع محافظة الاسكندرية بعد القاهرة والجيزة مباشرة، وبالرغم من ذلك، ثبت وضعها في **عدد** المحتفظين بمحل الاقامة و تراجعت الى الأقل في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة من اجمالي عدد السكان عام ٢٠١٦.

٥- ساهم تقليل التباين بين المحافظات بالمتغيرات الخاصة ب (عدد الاسر المتصلة بالكهرباء وعدد الفصول بالمدارس) في تراجع وضع محافظات بني سويف والفيوم (سالبه في جميع العوامل المؤثرة عام ٢٠١٦)، ووضع محافظات كفر الشيخ- الغربية- المنيا- أسيوط- قنا- سوهاج (سالبه في جميع العوامل المؤثرة عام ما عدا عدد الحاصلين على مؤهل جامعي عام ٢٠١٦ (انخفض التباين به عام ٢٠١٦ )، مما أدى الى تراجعهم من المركز الأعلى الى المراكز الأقل في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة، بينما لم يؤثر ذلك على ترتيبهم في عدد المحتفظين بمحل الإقامة.

٦- بالرغم من تراجع محافظة المنوفية في العوامل التنموية على محافظة المنوفية (سالب في جميع العوامل ما عدا الحاصلين على مؤهل جامعي)، مازالت بالمركز الأعلى في **نسب** الاحتفاظ بمحل الإقامة وبالمركز الثالث في **عدد** الاحتفاظ بمحل الإقامة عام ٢٠١٦)

٧- كما ساهم تقليل التباين بين المحافظات بالمتغيرات الخاصة ب (اطوال الطرق و عدد الفصول بالمدارس وعدد الحاصلين على مؤهل ( فوق المتوسط – جامعي ) وكمية الكهرباء المستهلكة وعدد المركبات والاسر المتصلة بالكهرباء مع زيادة التباين ببطالة الحضر، في تراجع وضع محافظات البحيرة الدقهلية الشرقية (أصبحت سالب في جميع العوامل ما عدا عدد الحاصلين على مؤهل جامعي)، مما أدى الى تراجع وضع محافظتي الدقهلية والشرقية من الأعلى الى الرابع في نسب الاحتفاظ بمكان الاقامة، وتراجع محافظة البحيرة من الأعلى الى الثاني في نسب الاحتفاظ بمحل الاقامة، بينما لم يؤثر ذلك على **عدد** المحتفظين بمحل الإقامة بالمحافظات الثلاثة ( الثاني في الفترة ٢٠٠٦ : ٢٠١٦).

٨- لم يؤثر تغير التباين بالعوامل التنموية بين المحافظات عام ٢٠١٦ في تحسن الأوضاع بمحافظات دمياط - الاسماعيلية – بور سعيد – السويس – مطروح - شمال سيناء – جنوب سيناء - الوادي الجديد – الأقصر- اسوان - البحر الأحمر، (سالبه في كافة العوامل التنموية – الأقل في **عدد** المحتفظين بمحل الاقامة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦))، ومن ثم أصبحوا الأقل في **نسب** المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠١٦.

***ومنها تبين ارتباط حركة وثبات السكان بالتباين بين المحافظات في العوامل التنموية، وان الخلل في توزيع السكان على المكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية الحالية للفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)،*** نتيجة لوجود خلل في توزيع السكان في ضوء خفض معدلات الهجرة وزيادة الاستقرار، نتيجة للتباين بين وضع المحافظات في اعداد المهاجرين ونسبتهم من عدد السكان الإجمالي.

وظهر ذلك بوضوح في مؤشرات المحافظات الكبرى القاهرة – الجيزة – الشرقية – الدقهلية (الأعلى في **عدد** المحتفظين بمحل الإقامة والاقل في **نسب** المحتفظين بمحل الإقامة، في حين كانت محافظة المنوفية الثالثة في **عدد** المحتفظين بمحل الإقامة والأعلى في **نسب** المحتفظين بمحل الإقامة.

بينما لم يؤثر ذلك على وضع المحافظات الأقل في عدد السكان مطروح – دمياط –السويس – شمال سيناء – جنوب سيناء – بور سعيد – الاسماعيلية – الوادي الجديد – الأقصر – اسوان – البحر الأحمر. (الأقل في **عدد ونسب** المحتفظين بمحل الإقامة).

***ومنها تبين ان الهجرة الداخلية أحدثت خلل منذ تعداد عام ١٩٧٦ ومع تطور النمو السكاني بمناطق الخلل تفاقم الامر، وهو ما يتطلب دراسة خطط وقرارات اداريه لإصلاحه طبقا لتكاتف كافة العوامل التنموية لا العمرانية والخدمية فقط.***

**١٠. مناقشات البحث**

قدّم البحث دراسة تحليلية استكشافية لتتبع أثر التباين بين المحافظات المصرية في العوامل التنموية على مؤشرات الهجرة الداخلية، وذلك للوقوف على أسباب الخلل في التوزيع السكاني بين المحافظات بمصر، **والذي بدأ عام ١٩٧٦ بسبب الهجرة الداخلية، حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدة الإقامة للمهاجر ان الهجرة الداخلية بمصر هجره دائمه غير مؤقته.**

وعند مراجعة التغير في مؤشرات الهجرة الداخلية وتطور العوامل التنموية في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، تبين نقص المؤشرات الخاصة بالهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار، والتي أدت الى نقص هجرة السكان لأسباب البحث عن فرص العمل وتبعها مرافقة الزوج، وذلك بالرغم من زيادة البطالة.
وبمراجعة الخصائص السكانية تبين زيادة (عدد سكان الحضر- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي –الحاصلين على مؤهلات (فوق المتوسط والجامعي وفوق الجامعي)- عدد العاملين بالقطاعات الاستثمارية والتعاونية والجمعيات الخيرية - الأجور بقطاعي الصناعة والكهرباء).
وتزامن ذلك مع زيادة المؤشرات العمرانية الخاصة بالاتصال بالمرافق ومساحات الاراضي المستفيدة من مياه المصارف وتوليد واستهلاك الطاقة، ومؤشرات النقل الخاصة بزيادة اطوال الطرق وعدد المركبات المرخصة، ومؤشرات الخدمات الخاصة بزيادة الخدمات التعليمية ونقص الخدمات الثقافية.
بينما لم تسجل المؤشرات الاقتصادية تغيرات إيجابيه، حيث نقصت مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة و زادت قيمة التشييد والبناء، ولم تعطى باقي الأنشطة الاقتصادية اى تغيرات ذات دلالة معنويه تؤخذ في الاعتبار.

وبمراجعة ارتباط التطور في العوامل التنموية بحركة السكان في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦) تبين ان الهجرة الداخلية خاصه بالحضر وليست من الريف الى الحضر (زيادة عدد سكان الحضر والبطالة بالحضر وارتباطها بالهجرة الداخلية -عدم ارتباط البطالة بالريف بدافع الحركة – عدم وجود تغير ذات دلاله معنويه لزيادة عدد سكان الريف)، كما تبين ارتباط النقص في الهجرة الداخلية عام ٢٠١٦ بالتحسن في البيئة العمرانية الخاصة بالاتصال بالمرافق وتوليد الطاقة والزيادة في الخدمات التعليمية وزيادة اطوال الطرق وعدد المركبات المرخصة ، مما دل ان زيادة الهجرة عام ٢٠٠٦ لم يكن بسبب بعد المسافات ولكن قلة الاتصال.

***ومن خلال ما سبق تبين ان التغيرات الحادثة في زيادة الاستقرار ونقص مؤشرات الهجرة الداخلية ترجع الى أسباب عمرانية وخدميه لا اسباب اقتصاديه (عدم الزيادة في مساحات الأنشطة الاقتصادية ترتب عليه زيادة البطالة التي لم تتأثر بزيادة العمالة الاستثمارية وزيادة معدلات الأجور بالكهرباء والصناعة وزيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي).***

***ومع دراسة العوامل المؤثرة في التباين بين المحافظات في حركة وثبات السكان تبين ان الخلل في توزيع السكان على المكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية الحالية للفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، في ضوء خفض معدلات الهجرة وزيادة الاستقرار عام ٢٠١٦، وانما بادئ منذ عام ١٩٧٦، وبين التصنيف التباين بين المحافظات في عدد ونسب السكان المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠١٦ .***

ومع استكشاف اسباب التباين بين المحافظات بالعوامل التنموية في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) تبين:
١- تطور العوامل العمرانية عام ٢٠١٦ حيث أصبح التباين بين المحافظات غير مؤثر بالعوامل الخاصة ب (قيمة التشييد الفعلي - الطاقة الكهربائية المستهلكة -عدد الاسر المتصلة بالكهرباء)
٢- زيادة الاتصال وتطور عوامل النقل عام ٢٠١٦ حيث نقص التباين بين المحافظات بعامل عدد المركبات المرخصة، وأصبح التباين غير مؤثر بعامل اطوال الطرق
٣- زيادة مستوى التعليم والتحضر حيث نقص التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦ ب (عدد سكان الحضر - الحاصلين على مؤهل جامعي)، وأصبح التباين غير مؤثر بعامل (عدد الفصول بالمدارس - الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط).
الا ان زيادة نسبة التباين بين المحافظات فيما يخص (الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي - البطالة بالحضر) ما زال مؤثر، وبالرغم من نقص اعداد الهجرة بسبب العمل ومرافقة الزوج عام ٢٠١٦ ب ٩٣٪ تقريبا من المحافظات، ظهر عاملي الجذب بسبب العمل ومرافقة الزوج كعاملين مؤثرين في التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦، وبالنظر لهذه العوامل المؤثرة عام ٢٠١٦ يتبين لنا:-

١- زيادة الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي بجميع المحافظات
٢- زيادة البطالة بجميع المحافظات ما عدا محافظة كفر الشيخ وجنوب سيناء وقنا.
٣- نقص جذب السكان للعمل بجميع المحافظات ماعدا محافظتي الفيوم وقنا
٤- نقص جذب السكان لمرافقة الزوج بجميع المحافظات ماعدا محافظة الفيوم
وبالرغم من ذلك نجد محافظات كفر الشيخ و جنوب سيناء وقنا و الفيوم جميعها ضمن المحافظات الأقل تنمية واحتفاظ بمحل الإقامة، وبمراجعة تصنيف المحافظات عام ٢٠١٦ يتأكد لنا ان الهجرة عام ١٩٧٦ كانت دائمه غير مؤقته ومازال تأثيرها سلبي على الخلل في توزيع السكان على المكان وعلى البيئة العمرانية فنرى:-

١- احتلال المحافظات الكبرى المراكز الأولى في العوامل التنموية وعدد المحتفظين بمحل الإقامة (القاهرة - الجيزه – القليوبية) ولكنها الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة لإجمالي عدد السكان.
٢- زيادة احتفاظ السكان بمحل الإقامة بمحافظات البحيره - الغربيه - المنوفيه - الدقهلية – الشرقية بالرغم من انها سالبه في العوامل التنموية
٣- صنفت محافظات (مطروح – دمياط –السويس – شمال سيناء – جنوب سيناء – بور سعيد – الاسماعيلية – الوادي الجديد – الأقصر – اسوان – البحر الأحمر) بانها الأقل في العوامل التنموية وعدد ونسب المحتفظين بمحل الإقامة.

وبذلك تبين ان الخلل في التوزيع السكاني غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وان الهجرة الداخلية أحدثت خلل منذ عام ١٩٧٦ ومع تطور النمو السكاني بمناطق الخلل تفاقم الامر بالرغم من محاولات دفع التنميه، حيث سيطرت المحافظات الكبرى على الموارد البشرية من السكان نظرا لزيادة اعداد السكان الأصليين بها، وذلك بالرغم من زيادة الضغوط على البيئة العمرانية بها.

وهو ما يتطلب دراسة خطط وقرارات اداريه لإصلاحه طبقا لتكاتف كافة العوامل التنموية لا العمرانية والخدمية فقط بالاستفادة من التجارب العالمية (تنمية القطاعات الاقتصادية وتدريب العمالة لخفض البطالة – إعادة خلخلة السكان بدعم التنمية للمناطق الأقل في التنمية والسكان - دراسة الاكتفاء من الخدمات والطرق والبنية التحتية بما يناسب عدد السكان وتوقعات الهجرة - خلق الوعي لتحسين استخدام موارد المياه والطاقة).

**١١. استنتاجات البحث**

١- الخلل في توزيع السكان على المكان، نتيجة للهجرة الداخلية الدائمة غير المؤقتة بمصر منذ عام ١٩٧٦
٢- ارتباط خفض مؤشرات الهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) بالحضر (عدم ارتباط البطالة بالريف بدافع الحركة – عدم وجود تغير ذات دلاله معنويه لزيادة عدد سكان الريف)، نتيجة لتطور المتغيرات العمرانية والخدمية والبنية الأساسية وزيادة الاتصال بين المحافظات.
٣- لم تؤثر العوامل الاقتصادية على خفض مؤشرات الهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مما ترتب عليه نقص فرص العمل وزيادة البطالة.
٣- لم يؤثر زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي على خفض مؤشرات الهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) بالمقارنة بزيادة الانفاق.

٤- الخلل في التوزيع السكاني راجع للنمو الطبيعي للسكان الأصليين وليس اعداد المهاجرين (التباين بين المحافظات في عدد ونسب السكان المحتفظين بمحل الاقامة عام ٢٠١٦، حيث احتلت المحافظات الكبرى (القاهرة – الجيزه – القليوبية) المراكز الأولى في العوامل التنموية وعدد المحتفظين بمحل الإقامة، ولكنها الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة لاجمالي عدد السكان).
٥- التأثير السلبي للهجرة الداخلية الدائمة على البيئة العمرانية (زيادة احتفاظ السكان بمحل الإقامة بمحافظات البحيره - الغربية - المنوفيه - الدقهلية – الشرقية بالرغم من انها سالبه في العوامل التنموية)
٦- استمرار الخلل في الفوارق التنموية بين المحافظات (صنفت محافظات (مطروح – دمياط –السويس – شمال سيناء – جنوب سيناء – بور سعيد – الاسماعيلية – الوادي الجديد – الأقصر – اسوان – البحر الأحمر) بانها الأقل في العوامل التنموية وعدد ونسب المحتفظين بمحل الإقامة).

**المراجع** **References**


الاتحاد الافريقي. (٢٠١٩). *الاطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل ( ٢٠١٨ - ٢٠٢٧ )*. الاتحاد الافريقي.

African Union. (2019). Revised Africa Migration Policy Framework and Action Plan (2018-2027). The African Union.

الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء. (٢٠٢٠). *الهجرة الداخلية في مصر*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2020). Internal Migration in Egypt. .Egypt: Central Agency For Public Mobilization and Statistics

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩أ). *النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج السمكي عام ٢٠١٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2019a). Annual BulletIn of Fisheries Production Statistics 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization And Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩ب). *النتائج النهائية لتعداد السكان والظروف السكنية بالتعداد العام للسكان والاسكان والمنشات لعام ٢٠١٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2019b). Final Results of the Census of Population and Housing Conditions in the General Census of Population, Housing and Establishments for the Year 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩ج). *بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for General Statistics and Statistics. (2019 c). Income, Expenditure and Consumption Research for the Year 2017/2018. Egypt: Central Agency for General Statistics and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨أ). مصر في ارقام ٢٠١٨. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018a). Egypt In Figures 2018. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨ب). نشرة استصلاح الاراضي ٢٠١٦ / ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018b). Land Reclamation Bulletin 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨ج). النشرة السنوية لاحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018c). Annual Bulletin of Construction and Building Statistics For the year 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨د). *نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠١٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018d). The ReIns and Agricultural Property 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨هـ). النشرة السنوية لاحصاء الكهرباء والطاقة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization And Statistics. (2018 AH). Annual BulletIn of Electricity and Energy Statistics 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨و). النشرة السنوية لاحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018f). Irrigation and Water Resources Statistics Annual BulletIn 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨ل). *الكتاب الاحصائي السنوي*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018l). Statistical Year book. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ أ). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشات. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017a). Final Results of the General Census of Population, HousIng and Establishments. Egypt: Central Agency For Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ب). النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري عام ٢٠١٦. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017b). Annual BulletIn of the Activity of TransportIng Goods and Passengers In the River Transport Sector In 2016.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ج). *النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية لعام ٢٠١٦* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017c). Health Services Statistics Annual Bulletin 2016. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء. (٢٠١٧د). *النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعي عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017d). Annual Bulletin of Industrial Production Statistics 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٩). *النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج السمكي عام ٢٠٠٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2009a). Annual BulletIn of Fisheries Production Statistics 2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨أ). *مصر في ارقام ٢٠٠٨* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008a). Egypt In Figures 2018. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ب). *نشرة استصلاح الاراضي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008b). Land Reclamation Bulletin 2006/2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ج). *النشرة السنوية لاحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008c). Annual Bulletin of Construction and Building Statistics For the year 2006/2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨د). *نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠٠٧* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008d). The Reins and agricultural property 2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨هـ). النشرة السنوية لاحصاء الكهرباء والطاقة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008 AH). Annual Bulletin of Electricity and Energy Statistics 2006/2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨و). النشرة السنوية لاحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠٠٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008f). Irrigation and Water Resources Statistics Annual Bulletin 2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ل). *الكتاب الاحصائي السنوي*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008l). Statistical Yearbook. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨م). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008m). Final Results of the General Census of Population, Housing and Establishments. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ن). النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء..

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008n). Annual Bulletin of Industrial Production Statistics 2006/2007. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٧أ). *النشرة السنويه لنشاط نقل البضائع والركاب بالنقل النهري عام ٢٠٠٦* . مصر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2007a). Annual Bulletin of the Activity of Transporting Goods and Passengers in the River Transport Sector in 2016. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٧ب). *النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية ٢٠٠٦* . مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency For Public Mobilization And Statistics. (2007b). Health Services Statistics Annual BulletIn 2016. Egypt: Central Agency For Public Mobilization And Statistics.

سيد، جيهان حسن ، وحافظ ، هشام محمود. (٢٠١٨). إدارة أراضي الامتداد بالتجمعات العمرانية في مصر. النشرة العلمية لبحوث العمران ، ٢٨ (١) ، ٩٩-١٠٨.

DOI: 10.21608/JUR.2018.88185

Sayed, G. H., & Hafez, H, M. (2018). Management of Extension Lands in Urban Communities in Egypt. Journal of Urban Research, 28 (1), 99-108. DOI: 10.21608/JUR.2018. 88185..

مركز الدراسات السكانية. (٢٠١٠). *الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية في تعدادي ( ١٩٩٦ - ٢٠٠٦)*. مصر: مركز الدراسات السكانية.

Population Studies Center. (2010). Internal Migration in the Arab Republic of Egypt in The Census (1996 - 2006). Egypt: Population Studies Center .

مركز الدراسات السكانيه. (٢٠٠٧). *دراسه تحليليه مقارنه لأنماط واتجاهات الهجرة الداخلية بين محافظات جمهورية مصر العربيه في السنوات التعداديه ١٩٧٦ - ١٩٨٦ - ١٩٩٦* . مصر: مركز الدراسات السكانيه.

Population Studies Center. (2007). Analytical Comparative Study of Patterns and Trends of Internal Migration Among the Governorates of the Arab Republic of Egypt in the census years 1976-1986-1996. Egypt: The Egyptian - Population Studies Center.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠١٦). *الناتج المحلي الاجمالي وفقا للمحافظة*. مصر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

Ministry of Planning and Economic Development. (2016). Gross Domestic Product According to the Province. Egypt: Ministry of Planning and Economic Development.

معهد التخطيط القومي. (٢٠٠٨). تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨. مصر: معهد التخطيط القومي.

Institute of National Planning. (2008). Egypt Human Development Report 2008. Egypt: Institute of National Planning.

Andreas, F. (2009). Internal Migration - Challenges and Perspectives for the Research Infrastructure. Retrieved August 17, 2009, From https://ssrn.com/abstract=1452667.

Bell, M. Charles-Edwards, E. (2014). Measuring Internal Migration Around the Globe: A Comparative Analysis. KNOMAD. Retrieved November 30, 2014, from http://www.knomad.org/publication/measuring-internal-migration-around-globe-comparative-analysis.

Lucas, R. (2015). Internal Migration in Developing Economies: An Overview. KNOMAD. Retrieved March 7, 2022 from https://www.knomad.org/publication/internal-migration-developing-economies-overview.

Etzo,l. ( 2008). Internal Migration: A Review of the Literature. MPRA. Retrieved September 26, 2019, from https://mpra.ub.uni muenchen.de/8783/.pdf .

Sarker, M.N., Yang, B., Tingzhi, W., Chakrovorty, A., Abdus Salam, M., & Huda, N. (2020). Impacts of Internal Migration on Poverty Alleviation in Bangladesh .

International Transaction Journal of Engineering Management.11(11), 1-15.
DOI: 10.14456/ITJEMAST.2020.210.

Sibiri, A.E., Ayinmoro, A.D., & Jackson, J.T. (2014). The Socio-Cultural Effects of Internal Migration Among the People of Akutupa Kiri in The North-Central Zone, Nigeria. Mediterranean Journal of Social Sciences. 5(15), 494-503.
Doi: 10.5901/mjss.2014.v5n15p494.

Vignoli, J. R. (2017). Effects of Internal Migration on the Human Settlements System in Latin America and the Caribbean. CEPAL Review .١٦(١٢٣), 8-32. DOI: https://doi.org/10.18356/b537c740-en.

World Bank Group. ( 2014). *Synthesis Report-Internal Migration and Urbanization* . World Bank Group.

World Economic Forum .(2017). *Migration and Its Impact on Cities* .World Economic Forum.